البحوث والدراسات

قيم الانتماء الوطني والمواطنة: دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي

د. يعقوب يوسف الكندري*
د. حمود فهد القشعان**
أ. محمد عبدالعزيز الضويحي***

ملخص:

يعد مفهوما المواطنة والانتماء من المفاهيم التي شغلت حيزاً كبيراً من الاهتمام، وتركز هذه الدراسة على مفهومي المواطنة والانتماء من الجانب التطبيقي والممارس في سلوك الأفراد، وتحديداً سلوك الشباب داخل المجتمع الكويتي؛ فهي تحاول أن تكشف عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية في تحديد سلوك المواطنة والانتماء لدى شريحة مهمة ورئيسة داخل المجتمع، متمثلة بشريحة الشباب، وكذلك تحاول الكشف عن علاقة هذين المفهومين ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الكويتي. لقد شملت

- يتقدم الباحثون بالشكر الجزيل إلى اللجنة العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري بالكويت على دعم الدراسة الرئيسة وعلى الموافقة على استخدام جزء من البيانات الخاصة بهذه الدراسة.

* دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٨م، أستاذ مساعد، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

** دكتوراه في العلاقات الأسرية والزوجية، جامعة بتسبرج، بنسلفانيا، ١٩٩٥م، الولايات المتحدة الأمريكية، أستاذ مساعد، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

*** ماجستير خدمة اجتماعية، جامعة سانت لويس، عام ١٩٨٩م، الولايات المتحدة الأمريكية، مدير مكتب التدريب الميداني والخريجين، موجه تدريب ميداني، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

عينة الدراسة ٦٢١ مستجيباً ومستجيبة من فئة الشباب، تراوح أعمارهم بين ١٧-٢٥ سنة، (٣٨٩ من الذكور، ٢٣٢ من الإناث). وقد بلغ متوسط أفراد العينة ٢٠,٩٤، (ع= ٢,٠٥). اعتمدت الدراسة على الاستبانة وسيلة لجمع البيانات، واحتوت على مجموعة من المتغيرات الأساسية والديموغرافية. هذا، بالإضافة إلى الاعتماد على مقياسي الانتماء والمواطنة مرا بإجراءات الصدق والثبات المعتادة. وأدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي SPSS، وتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة في معامل الارتباط، واختبار ت، واختبار مربع كاي، ومعامل الانحدار المتعدد. وقد كشفت أبرز نتائج الدراسة عن وجود علاقة إحصائية إيجابية بين قيم الانتماء وقيم المواطنة العامة وجميع أبعادها المتعددة، كذلك كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء ومتغير المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي. ولم تكشف الدراسة وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من فئة الشباب، وكذلك بين أفراد العينة من معتنقي المذهبين السني والجعفري في معدلات قيم الانتماء والمواطنة. وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين العمريتين الصغيرة والكبيرة من الشباب في قيم المواطنة العامة، وأبعادها الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والجمالية. وجاء متغير المستوى التعليمي من أبرز المتغيرات التي ترتبط بقيم الانتماء والمواطنة على حد سواء، وهو متغير يمكن التنبؤ به على أنه ذو تأثير واضح.

مقدمة:

من ينظر إلى ثقافة المجتمع الكويتي بشكل عام، يدرك بشكل جلي الاختلافات الثقافية بين الشرائح الاجتماعية المتعددة داخله؛ إذ اختلفت الشرائح الاجتماعية في جذورها، وأصولها، وكذلك في انتمائها المذهبي. فتمخض الاختلاف في الأصل، والجذور، والمذهب عن وجود شرائح اجتماعية تشابهت فيما بينها بسمات ثقافية مشتركة من جهة، واختلفت مع الشرائح الاجتماعية ببعض من السمات من جهة أخرى، وهو الأمر الذي شكل لكل شريحة اجتماعية سمات ثقافية، وأرسى قواعد التمايز الثقافي داخل المجتمع. فداخل المجتمع المحلي نجد الاختلاف في الشرائح الاجتماعية في الأصول سواء أكانت عربية

أم غير عربية وبالتحديد الفارسية. وكذلك نجد الاختلاف في الجذور القبلية أم الحضرية، بالإضافة إلى الاختلاف في المذهب سواء أكان الانتماء إلى المذهب السني أو المذهب الجعفري.

وهذا قد جعل المجتمع الكويتي يتشكل من شرائح اجتماعية بنيت أساساً على هذا الاختلاف. ويمكن حصر الشرائح الاجتماعية وفقاً للأصول، والجذور، والمذهب داخل المجتمع الكويتي في ستة تقسيمات: الثقافة الفرعية ذات الأصول القبلية العربية – سنية المذهب، والثقافة الفرعية ذات الأصول الحضرية العربية – سنية المذهب، والثقافة الفرعية ذات الأصول الحضرية غير العربية – سنية المذهب، والثقافة الفرعية ذات الأصول القبلية العربية – شيعية المذهب، والثقافة الفرعية ذات الأصول الحضرية العربية – شيعية المذهب، والثقافة الفرعية ذات الأصول الحضرية غير العربية – شيعية المذهب، (الكندري، ٢٠٠٨م، ٢٠١٠م). فالهجرة إلى الكويت من مواقع ثلاثة مجاورة – تمثلت في بلاد فارس، والرافدين، والجزيرة العربية – شكلت نواة الدولة المدنية الحديثة. وبعد بناء السور الثالث تحديداً بدأ التحول بشكل نسبي من الولاء لسلطة القبيلة، والعائلة، أو العرق، أو الأصل إلى الولاء للنظام. فالجميع انصهر في ثقافة مجتمع الدولة بغض النظر عن جذوره، أو أصوله، أو انتمائه المذهبي. إلا أن هذا الانصهار في مجتمع الدولة لم يخل من وجود تمايز وتناحر اجتماعي بين الفئات الاجتماعية، وهو ما أدى – في بعض الأحيان – إلى تحيز عرقي وتراشق لفظي ومعلن في كثير من الأحيان، قائم على أساس الانتماء والمواطنة. فبرزت تقسيمات ثقافية على هذا الأساس مولدة وضعاً اجتماعياً خطيراً على حياة المجتمع الكويتي، على الرغم من وجود دستور كويتي ساوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات، (ناصر، ٢٠١٠م).

ولعل الوضع في المجتمع المحلي يختلف بشكل كبير عن بقية دول الخليج العربي على الرغم من وجود مجتمعات تقليدية مشتركة. فعلى الرغم من أن دول الخليج العربي نشأت من خلال بيئات وتكوينات اجتماعية اقتصادية تقليدية

متشابهة تمثلت في المجتمع الرعوي، والمجتمع الزراعي في بعض الواحات، والمجتمع البحري المعتمد على التجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ والممتد على ساحل الخليج، (الرميحي، ١٩٩٥م)، فإن هذا التشابه في التكوينات الاجتماعية لم يشأ أن يرسم تكويناً ثقافياً متشابهاً بين الكويت وبقية دول المنطقة. فظهور تقسيمات وشرائح اجتماعية داخل المجتمع المحلي جاء ذا طبيعة خاصة. وقد يرجع ذلك لعدة عوامل، قد تكون أهمها التجربة البرلمانية والديموقراطية التي تتمتع بها الكويت، وكذلك حرية الصحافة والتعبير التي ساعدت بشكل كبير على تحديد ملامح هذه الشرائح الاجتماعية وجعلت لها كيانها الخاص والمميز داخل المجتمع. ففي ظل وجود دستور يسمح بالتعددية الفكرية، وفي ظل وجود حرية الرأي والتعبير، وفي ظل وجود مجتمع مدني تولد من هذا النظام الديموقراطي، ففي ذلك كله، نشأت وبرزت خصوصية لهذه الشرائح الاجتماعية في إطار الدولة الحديثة وحدودها، تفاعلت بطرق متفاوتة مع المجتمع وقضاياه.

ومن أهم القضايا التي تفاعلت معها هذه الشرائح الاجتماعية قضايا الانتماء والمواطنة، التي بدأت تأخذ حيزاً مهماً وواضحاً في الساحة السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد برز هذان المفهومان وتم تداولهما بشكل كبير وواضح. ولذلك جاءت أهمية دراسة مفهوم المواطنة والانتماء داخل المجتمع وتحديداً لدى فئة الشباب التي تعتبر ركيزة بناء هذا المجتمع والمؤثر الأكبر فيه. فالدراسة الحالية تحاول التركيز على قياس مفهومي الانتماء والمواطنة لدى الشباب في المجتمع الكويتي وربطهما ببعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة. وكذلك الكشف عن الفروق في قيمهما عند بعض الفئات الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

بشكل عام، فإن قضية المواطنة شغلت حيزاً كبيراً من الاهتمام على المستويات والمسارات المختلفة؛ السياسية والتشريعية والتربوية والاجتماعية أو القانونية. (النبهاني، ٢٠٠٩م)، ويرجع تزايد أهمية هذا المفهوم إلى انعكاس ما تطرحه العديد من الرؤى الفكرية، وما تبديه النظريات السياسية من مبادئ إنسانية

مهمة، تولد على إثرها أشكال متعددة من الوعي لدى المواطن، دفعه إلى الاهتمام بها والمطالبة بتبنيها وتفعيلها في حياته؛ مما أثر ذلك بشكل مباشر على دائرة انتمائه وطريقة ممارسته للمواطنة. (العامر، ٢٠٠٥م)، وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة الديموقراطية؛ مما حتم على العديد من الأنظمة أن تدرك أهمية هذا المفهوم وأن تواكب تلك المبادئ، وأن تفعلها في حياة المواطن، ولا تقصرها على المجال السياسي، بل تتوسع فيها إلى مجالات عدة، كالمشاركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفردية والجماعية. (الزيدي، ٢٠٠٨م، النبهاني، ٢٠٠٩م، Dalton, 2008; Wattenberg, 2007; Zukin, Keeter, Andolina, Jenkins, & Delli Carpini, 2006).

إن العديد من الدول الديموقراطية سعت لتمكين سلوك المواطنة وتكريسه من خلال تمكين المواطن من ممارسة ومشاركة فاعلة في مجتمعه وصولاً إلى تحقيق درجة قصوى من الانسجام بين المواطنين، (العامر، ٢٠٠٥م، الحبيب، ٢٠٠٦م، Glickman, 2008; Faas, 2007) كما سعت إلى إعداد المواطن وتأهيله ليكون عضواً مؤثراً وفاعلاً في وطنه، يأخذ على عاتقه مهمة الإسهام في الحفاظ عليه وبنائه حتى يرتقيا معاً سواء بسواء. ومن هذا المنطلق احتلت فكرة المواطنة حيزاً كبيراً من الاهتمام، (خليل، ١٩٩٨م).

وقد أرجع الحبيب، (٢٠٠٦م) أهمية دراسة موضوع المواطنة إلى ضرورات أساسية تتبلور فيما يأتي، (ص ٢):

- ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء والهوية.
- ضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم الاجتماعية، والمشاركة في خدمة المجتمع ومعرفة الحقوق والواجبات.
- ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

ولعظم هذا المفهوم ولما يمثله من أهمية فقد استشعرت معظم الدول والأنظمة العربية ضرورة تعزيزه وغرسه وتكريسه في نفوس الناشئة، وذلك من خلال التنشئة السياسية والوطنية، وتحديداً في التركيز على تدريس مواد التربية

الوطنية، (العامر، ٢٠٠٥م، الحبيب، ٢٠٠٦م، بوزيان، ٢٠٠٩م، شويه، ٢٠٠٩م، النبهاني، ٢٠٠٩م)، بل إن بعض الباحثين اختزل الهدف الرئيسي للنظام التربوي في كل الدول في أنه من أجل تحقيق المواطنة الصالحة، وتنمية سلوك المواطنة بين أبناء المجتمع، (المجادي، ١٩٩٩م، الحبيب، ٢٠٠٦م، شوية، ٢٠٠٩م؛ Brisbin & Hunter, 2003; 2000; Zukin et al., 2006; Glickman, 2007; Faas, 2008)، لدرجة أن بعض الباحثين قد عرف التربية على أنها علم أو فن صناعة المواطنين الصالحين. (بوزيان، ٢٠٠٩م).

وبشكل خاص، وعلى مستوى المجتمع الكويتي، فإن أهمية الدراسة تنبع من أهمية هذا المفهوم وتناوله بشكل كبير على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مقابل قلة الدراسات التي تناولته في المجتمع العربي والمحلي على حد سواء، وبالتحديد الدراسات الميدانية. فالدراسة تعتبر إسهاماً مناسباً للجانب الميداني الذي تفتقده المكتبة المحلية تحديداً في هذا الموضوع، بالإضافة إلى تركيزها على شريحة مهمة داخل المجتمع، متمثلة بشريحة الشباب، وهي الشريحة السائدة والكبيرة داخل المجتمع، والمؤثرة في صنع القرار. ولا شك في أن ما يزيد من أهمية الدراسة أيضاً تلك التأثيرات التي تمر بها المنطقة العربية والخليجية بشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص. فهي – بلا شك – ذات تأثير على معتقدات الأفراد داخل المجتمع وأفكارهم واتجاهاتهم. فدراسة مثل هذا الموضوع يسهم – بشكل مباشر – في مساعدة راسمي السياسة الاجتماعية داخل المجتمع على وضع برامج عملية تطبيقية لتعزيز قيم الانتماء والمواطنة، التي تعتبر من أبرز مقومات الإنتاج داخل المجتمع.

الهدف من الدراسة:

تركز الدراسة الحالية على مفهومي المواطنة والانتماء من الجانب التطبيقي والممارس في سلوك الأفراد، وتحديداً سلوك الشباب داخل المجتمع الكويتي؛ فهي تحاول أن تكشف عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية في تحديد سلوك المواطنة والانتماء لدى شريحة مهمة ورئيسة داخل المجتمع متمثلة في شريحة

الشباب، وكذلك تحاول الكشف عن علاقة هذين المفهومين ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الكويتي، فتهدف إلى الوقوف على كيفية تفاعل شريحة الشباب داخل المجتمع الكويتي مع الوطن ومحيطه، ومدى امتلاكه لقيم الانتماء والمواطنة التي تعتبر علاقة تفاعلية بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه؛ وذلك للوقوف على أبرز المشكلات التي من الممكن أن تؤثر على البناء الاجتماعي للمجتمع وتؤثر في نسيجه. فالبحث يعد محاولة للكشف عن جزء من الهوية الاجتماعية لشريحة الشباب الكويتي من خلال التعرض لهذين المفهومين القيمين داخل المجتمع.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، ومن ثم تحقيق هدف الدراسة. وتتمثل أسئلة الدراسة في الآتي:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء وقيم المواطنة بأبعادها الستة لدى فئة الشباب في المجتمع الكويتي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء وقيم المواطنة مع بعض المتغيرات الاجتماعية مثل العمر، والمستوى التعليمي، والمستوى المعيشي، والمستوى الاقتصادي للفرد؟.
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من الشباب في متوسط قيم الانتماء وقيم المواطنة؟.
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المذهبين السني والجعفري من شريحة الشباب في متوسطات قيم الانتماء وقيم المواطنة؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المذهب، والجنس، والعمر في تحديد هوية الانتماء الشخصية؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين شريحتي الشباب من أفراد العينة، (شريحتي الأعمار الأقل من سن ٢١ عاماً والأكثر من ٢١ عاماً) في معدلات وقيم الانتماء وقيم المواطنة وأبعادها الستة؟

المواطنة.. المفهوم:

المواطنة من المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام في الآونة الأخيرة، وهي تعد من المفاهيم المتجددة والمتغيرة والمتحركة على الدوام، (الوقيان، ٢٠٠٩م؛ Ta, 2007؛ الشريدة، ٢٠٠٦م، العامر، ٢٠٠٥م، الخشت، ٢٠٠٩م). وعلى الرغم من حداثة مفهوم المواطنة كاصطلاح، فإن المعنى المستهدف منه هو معنى "الوطنية"، التي تناولها الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون، (Giddens, 1991)، حيث بين الشريدة (٢٠٠٦م) الاختلاف بين مفهومي المواطنة والوطنية؛ فأشار إلى أن "المواطنة هي الإطار الفكري والنظري للوطنية، بمعنى أن المواطنة عملية فكرية، والوطنية هي ممارسة" (ص ٢). وقد ارتبط ظهور هذا المصطلح (المواطنة) وتطوره في حدثين مهمين متزامنين في الفترة نفسها تقريباً، هما الإعلان والتصديق على دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٨م، ثم الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا سنة ١٧٨٩م؛ فمفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال هو أن الناس متساوون وأن لهم حقوقاً أصلية فيهم منذ خلقهم، وأن الشعب هو صاحب السيادة، وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية، فأصبح مفهوم المواطنة مبنياً على فكرة الشعب صاحب السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولاً وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً (الشريدة، ٢٠٠٦م، الوقيان، ٢٠٠٩م، بوزيان، ٢٠٠٩م).

وقد طرأ على هذا المفهوم العديد من التطورات والتحديثات، كانت في الغالب تصب في اتجاه توسيع قاعدة المواطنة، فالمواطنة قضية اعتبارية قابلة للتطور والارتقاء كما أنها قابلة للهبوط والتقليص؛ فالأمر محكوم بنوع العلاقة بين الفرد والنظام الحاكم؛ لأن الشعور بالمواطنة يشتد ويقوى إذا تم تمكين المواطن من الحصول على حقوقه، واستجيب لحاجاته الأساسية والعكس صحيح. (عبدالله الغريب، ٢٠٠٩م)، ولم يتضح هذا المفهوم ويتبلور من الناحية النظرية إلا سنة (١٩٤٨م)، بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وواجباته،

الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بالتأكيد نظرياً على هذه الحقوق والواجبات، أما على أرض الواقع والممارسة الفعلية، فلا تزال بعض الصعوبات والعقبات التي تعترض هذا المفهوم، وتواجهه العديد من التحديات في كثير من البلدان وتحديداً البلدان العربية. (الخشت، ٢٠٠٩م)، وإذا ما تتبعنا الدراسات العربية التي تناولت في ثناياها مفهوم المواطنة وجدناها محدودة ولا تتناسب مع أهمية هذه القضية، وتكاد تركز غالبيتها على الإطار الفكري والنظري لهذا المفهوم، على عكس الدراسات الأجنبية التي يركز معظمها على برامج عملية التنفيذ وآلياته وأساليب التقويم والقياس. (العامر، ٢٠٠٥م).

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تناقش متغيرات الدراسة بشكل مباشر أو جزئي، إلا أن استنباط بعض المفاهيم قد يكون مفيداً لتجديد ما سيتم مناقشته حول مفهوم المواطنة. فعلى الرغم من القدر الذي يتمتع به مفهوم المواطنة من حيوية وتحرك على مر الزمن، فإنه لا يزال مفهوماً إشكالياً، تتباين حوله التحليلات، ولم تنته النظرية السياسية إلى رأي أخير، يوضح ماهيته، ومن ثم لا تزال تختلف في تحديد معالمه ومضمونه العديد من الأنظمة السياسية، والأيديولوجيات الفكرية، ولم يتوصل إلى تعريف جامع مانع له. حيث تشير الكندري (٢٠٠٧م) إلى وجود ما يناهز من ٣٠٠ تعريف للمواطنة، إلا أنه لا يوجد ذكر لكلمة (المواطنة) في المعاجم العربية التقليدية، ولكن توجد شروح لكلمات مثل (وطن، توطين، واطن، الوطن، مواطن، الخشت، ٢٠٠٩م)؛ فقد تعددت وتنوعت تعريفات المواطنة لدى الدارسين لهذه القضية، ولكن الغالبية أكدوا أن هذا المفهوم يحمل أكثر من جانب أو بعد في تفسيره: سياسياً كان ذلك البعد أو قانونياً أو وجدانياً وعاطفياً أو أمنياً أو فكرياً أو تفاعلياً من خلال الممارسة والمشاركة. (الوقيان، ٢٠٠٩م، الشريدة، ٢٠٠٦م، الحبيب، ٢٠٠٦م، العامر، ٢٠٠٥م، شمس الدين، ٢٠٠٨م، جلامنة، ٢٠٠٩م، سراج، د.ت، الغريب ٢٠٠٩م).

إن معظم الدراسات والأدبيات التي تناولت مفهوم المواطنة حددت العديد

من الأبعاد في توضيح معناه، وقد ارتأينا في تناولنا لهذا المفهوم أن نجزئه بحسب كل بعد؛ فالمواطنة في بعدها السياسي اعتبرت رابطة سياسية لا تقوم على أسس عرقية أو دينية، إنما هي نتاج للأنظمة الديموقراطية الحديثة التي أفرزتها الدولة القومية عبر دساتيرها (الوقيان، ٢٠٠٩م). أما في الجانب القانوني فقد قصد بذلك درجة التزام المواطن بالواجبات والحقوق وفق نظام الدولة المتبع أو التوجهات الأيديولوجية أو الآليات الديموقراطية التي تنظمها، ووفق ما يفرضه عليه انتماؤه وولاؤه لوطنه. (الشريدة، ٢٠٠٦م، الوقيان، ٢٠٠٩م، عبدالله، د.ت، النبهاني، ٢٠٠٩م)، أما من وظف الجانب الوجداني والعاطفي في تعريفه للمواطنة، فقد قصد بذلك تلك المشاعر الوجدانية والعاطفية والانتماء الذي يمتلكه الفرد للأرض التي يقيم عليها ولأفراد المجتمع الذين يعيش معهم، حيث يجد الفرد فيه ذاته، بعد أن يتم إشباع وتلبية احتياجاته ومتطلباته الشخصية والعائلية والحفاظ على كرامته وإنسانيته، ومن ثم يدفعه هذا الشعور إلى التفاني والذود والدفاع عن الوطن، والاستماتة في الدفاع عن الحرية الفردية والجماعية. (الشريدة، ٢٠٠٦م، Primoratz, 2006؛ ولد خليفة، ١٩٨٩م).

وهناك من أشار إلى البعد الأمني في تفسير مفهوم المواطنة، وأرجعها إلى الدرجة العالية التي يصل إليها المواطن في انتمائه إلى الدولة كبديل عن الانتماء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو الملة، حيث يترتب على ذلك الانتماء مجموعة من المعايير والحقوق والواجبات لكل من يتمتع بهذه الصفة، كالدفاع عن الوطن، والنظرة إلى الآخر، وصيانة المرافق العامة، والحرص على المصلحة الوطنية، وإدراك المواطن لواجباته في التصدي للتحديات التي تواجه الدولة (Arad, Alon, 2006؛ العامر، ٢٠٠٥م). كما يحرص المواطن من خلال هذا البعد على تغليب الانتماء الوطني على الانتماء الطائفي والقبلي، وتكريس ذلك سلوكياً في الممارسات اليومية، وإذا لم يتم كل ذلك ولم يلتزم المواطن بهذه المعايير فإنه يقوم بتزوير المواطنة وتحويرها وتحريفها (شمس الدين، ٢٠٠٨م).

كما أن هناك العديد من الباحثين، اعتبر البعد الفكري أساساً لتفسير المواطنة، حيث أكد أنه لا يمكن اعتبار هذا المفهوم نتاجاً لفكر واحد، بل هو نتاج جذور فكرية ونظريات وعقائد فكرية، وظروف متعددة أسهمت في تشكيله سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي. فالمواطنة من هذا المنظور موروث خاص للإنسانية كافة، كما أنه يمثل رحلة البحث البشري للوصول إلى درجات عليا من الاستقرار والكرامة، وأنه نتاج حركة أفكار تنظيرية ذات مسارات طويلة تنشد الاستقلالية في أبعادها المختلفة. (الوقيان، ٢٠٠٩م، بوزيان، ٢٠٠٩م). وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذا المفهوم ذو صفات وخصائص عالمية مشتركة، فإن مضامينه التفصيلية تمثل نتاج البيئة الثقافية والوطنية للدولة، حيث إنه يؤكد الاختلافات بين الأفراد، والتعايش معهم واحترامهم، ويمنح الشرعية للتعددية، مع خصوصية احتفاظ كل طرف بعاداته وتقاليده ونمط حياته، وهذا ما أكده العديد من الباحثين (الوقيان، ٢٠٠٩م، الغريب، ٢٠٠٩م).

وهناك من عرف المواطنة من منظور الممارسة، حيث اعتبرها انعكاساً لدرجة تفعيل إحساس الفرد بالمواطنة من خلال الفعل والممارسة سواء للعمل السياسي أو الميداني. فالمواطنة لا تولد مع الفرد بل يتم اكتسابها وتنمو تدريجياً من خلال التنشئة الاجتماعية أو من خلال وسائل الإعلام والتجربة الاجتماعية، ومن ثم فهي ليست مفاهيم مجردة أو عبارات تردد دون وعي بجوهرها بل هي سلوك وممارسة، فالمواطن هو الذي يشارك في حكم بلاده (الحبيب، ٢٠٠٦م، الغريب، ٢٠٠٩م، النبهاني، ٢٠٠٩م، Sherrod, Flanagan, & Youniss, 2002)، ويمكن القول: إن جوهر المواطنة يكمن في قضيتين أساسيتين، هما: مشاركة المواطنين الفاعلة في الحكم، على قاعدة الشعب مصدر السلطات ويتم ترجمتها من خلال العملية الديموقراطية، إضافة إلى استشعار الأفراد وممارستهم لوجود الإنصاف والمساواة بين جميع المواطنين من خلال الحياة اليومية في علاقتهم مع الأنظمة والقوانين (جلامنة، ٢٠٠٩م، زيدان، ٢٠٠٥م، الغريب، ٢٠٠٩م؛ Kavalevan, 2008).

فالمواطنة تعرف على أنها المشاركة الفاعلة والإيجابية في صنع القرار والمساءلة والمحاسبة والشفافية. (شمس الدين، ٢٠٠٨م، النبهاني، ٢٠٠٩م)، كذلك قدمت (كافاليفن) تعريفاً حديثاً للمواطنة، يتدرج في ضمير الفرد وذاته على النحو التالي: **أولاً**: ينطلق الشعور بالمواطنة من مشاعر وانفعالات جياشة من خلال تأكيد الفرد للثوابت التاريخية لوطنه، والإيمان بها والعشق الواضح للموطن الأصلي الذي نما فيه، وكل ما يحتويه من تاريخ ومكان ترعرع فيه، وكل ما يتضمنه من ذكريات خاصة به. **ثانياً**: تنمو مشاعر المواطنة بالإحساس بتنمية هذا الوطن وتطويره، وبأهمية بذل الجهد والمشاركة الفاعلة والسعي إلى تطويره. **ثالثاً**: يأتي شعور الولاء والانتماء والفخر بهذا الوطن، وهنا تولد المواطنة الصادقة والحقة، ومن ثم تبرز في هذه المرحلة أهمية الدولة في تأكيد هذا الشعور وتفعيله لدى مواطنيها، وفي المرحلة **الرابعة**: تظهر المواطنة الذاتية أو الشخصية، التي تعتبر النواة للمواطنة، حيث يتكون ويتولد شعور الانتماء والولاء والحب لهذه الأرض، والمرحلة **الأخيرة** هي ترجمة هذه المشاعر والانفعالات إلى أفعال وسلوكيات وسمات ظاهرة على الفرد، مما يترك أثره واضحاً على المجتمع وبين أفراده. (Kavalevan, 2008) وهذا البعد أسماه الرشيدي (١٩٩٨م) بالبعد النفسي للمواطنة، الذي يتمثل في الشعور بالولاء والانتماء للوطن وللقيادة السياسية كمصدر لإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.

هذا، وقد عرفت الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦م) مفهوم المواطنة بأنه "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" (ص ٣١١)، أما قاموس علم الاجتماع فقد عرف المواطنة بأنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. (غيث، ١٩٩٥م، ص ٥٦). أما دائرة المعارف البريطانية فعرفتها على أنها "علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون

تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" (عبدالله، د.ت: ص٩).

من الضروري أن ندرك أن مفهوم المواطنة متحرك، قد يضيق وقد يتسع، يضيق ليقتصر على نخبة ويتسع ليشمل نخباً، وقد يزداد اتساعاً ليشمل كل المنتمين إلى الدولة. فالتطور الذي استجد على هذا المفهوم كان – في الغالب – في اتجاه توسيع قاعدة المواطنة، من خلال السماح لشرائح وطبقات من المجتمع بممارسة حقوقهم، والتوسع في ذلك لشمول كل الأفراد من الناحية العملية، موازياً للتطور الحاصل في اتساع قاعدة المشاركة، ونجد نمواً لهذا المفهوم في اتجاه تحول السلطة واتخاذ القرار، حيث يؤكد هذا المفهوم أن السلطة واتخاذ القرار لابد أن يتحول من يد شخص واحد إلى يد عامة المواطنين وفق الآليات الديموقراطية. (الخشت، ٢٠٠٩م، الغريب، ٢٠٠٩م). ويلخص غيث (١٩٩٥م) رأي متخصصي العلوم الاجتماعية، باعتبار المواطنة مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة.

من مجمل ما تم عرضه من مفاهيم وأبعاد للمواطنة يمكننا تأكيد أهمية هذه القضية وما تمثله من تحد كبير يواجه الدولة الحديثة، فإذا لم تتمكن الدولة من بناء مواطن فاعل ومسؤول ومدرك وواع لواجباته وحقوقه ومشارك في الحكم، فإنها ستنجرف إلى أوضاع وأشكال مختلفة من الفرقة وتشتت الولاءات، والانتماءات الضيقة التي ستحتل – بالتأكيد – الأولوية على حساب الوطن والمواطنة والانتماء، فالدولة الحديثة هي مشروع مجتمعي متكامل، وعلى الرغم من وجود مؤسسات للحكم ودستور وجيش وقانون، فإنه يجب أن يتحقق تفاعل وتعاون وثيق بين المواطنين الذين هم مصدر السلطات؛ حيث يقول الفارابي: "لا دولة فاضلة، دون مواطن فاضل" (جلامنة، ٢٠٠٩م، شمس الدين، ٢٠٠٨م).

فالمواطنة تعني الولاء، وتعني الانتماء، وتعني الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعني الاعتزاز بالهوية الوطنية؛ فهي مفهوم يشمل جميع المفاهيم ذات الصلة.

ولكن يزيد مفهوم المواطنة على هذه المفاهيم في أنه يعبر بشكل مباشر عن حقوق وواجبات: حقوق المواطن من وطنه وبلده الذي ينتمي إليه، التي يفترض أن تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والعطاء، وفي المقابل واجباته نحو هذا المجتمع ونحو هذا الوطن من حب وحماية والذود عنه ضد الأخطار، والعمل والجد والاجتهاد والمحافظة على ممتلكاته ومدخراته وأمواله والسعي نحو رفعته والإسهام نحو تقدمه ونموه. فالمواطنة هنا ما هي إلا علاقة متبادلة بين الفرد والمجتمع، وهذه العلاقة تتجسد في مجموعة من العلاقات الاجتماعية والسلوكية التي تربط الطرفين. فمفهوم المواطنة الحقة هي ما تضمنه الدولة للفرد – من خلاله – من عدالة اجتماعية وتحقيق قدر من المساواة، وفي المقابل هي عمل وجهد وسلوك اجتماعي يقابل هذا العطاء من الدولة؛ فالمواطنة علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد والمجتمع أو الدولة؛ حيث تفترض هذه العلاقة حقوقاً دستورية، وواجبات منصوصاً عليها قانوناً، تهدف في جملتها إلى تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة بين الوطن والمواطن من جهة، وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى. فالمواطنة وفقاً لذلك سلوك، وهذا السلوك لا يمكن أن يتعزز ما لم تكن هناك قيم اجتماعية ترتبط به. فالمواطنة – وفقاً لذلك – مجموعة من القيم الاجتماعية.

أسباب بروز مفهوم المواطنة:

إن بروز مفهوم المواطنة في الخطاب الوطني والقومي للعديد من الأنظمة العربية والإسلامية، له ما يبرره من أسباب في الآونة الأخيرة، فالعديد من المتغيرات والأحداث والأوضاع استجدت على الساحة، كان لها أثر واضح على بروز هذا المفهوم، بل العديد من الدول العربية والإسلامية أخذت تدرك مدى خطورة تلك التطورات والتأثيرات السريعة والأحداث المتلاحقة على قيم مواطنيها ومبادئ وعادات وتقاليد؛ الأمر الذي ولد لديها شعوراً بالخوف والقلق. فالعديد من المتغيرات – وفي مقدمتها الهالة الإعلامية الغربية، وما تبثه من اتجاهات وآراء وأفكار وأنماط تفكير – قد لا تتفق بل تتعارض بشكل صارخ مع

العديد من قيم المجتمعات العربية والإسلامية ومبادئها وثقافتها. (الحبيب، ٢٠٠٦م)، في المقابل نجد أن هذا التحدي الهائل والكبير الذي يواجهه المواطن، يواكبه قصور وعجز واضح وسلبية كبيرة في الأدوار والوظائف التي يجب أن تمارسها العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية، وما يجب أن تؤديه وتقوم به من تشكيل وتنمية للوعي لدى المواطن بالأهداف والغايات التي تقتضيها وتسعى إليها الدولة (النبهاني، ٢٠٠٩م). هذا، وقد اختزل العامر (٢٠٠٥م) أهم المتغيرات التي لها تأثير واضح على بروز مفهوم المواطنة، مما استدعى التركيز على هذا المفهوم – في الآونة الأخيرة – في الأمور التالية: تغيير موازين القوى وسيطرة القطب الأوحد، ظهور التكتلات السياسية والاقتصادية، تنامي البنى الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي، عبور الحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال، الانفتاح الإعلامي (الإنترنت)، القصور الواضح في دور مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية في تشكيل الوعي الوطني لدى الأفراد (ص ١) كما أكد النبهاني (٢٠٠٩م) في دراسته بعض العوامل، كغياب الدور الفاعل للمؤسسات التربوية في التشجيع على المشاركة في الأعمال التطوعية الهادفة إلى خدمة الوطن والمواطن، وقلة تركيز المناهج الدراسية على موضوع المواطنة.

كل هذه الأسباب مجتمعة كان لها الأثر الفاعل والمؤثر والمباشر في إدراك العديد من الدول العربية لخطورة هذه المتغيرات على مبادئ المواطن وفكره وعلى ولائه وانتمائه؛ مما استدعى التعامل معها بجدية وعدم تجاهلها، بل ضرورة دراستها وتشخيصها واستيعابها بشكل واضح والتعامل معها، ومحصلة كل ذلك تمثل في بروز قضية المواطنة وتزايد الاهتمام بها.

أسس مكونات المواطنة:

كما سبقت الإشارة إليه، فإن المواطنة لا تعتبر مفهوماً نظرياً مجرداً عاماً أو أفكاراً مثالية بعيدة عن التطبيق والممارسة، بل هي مفهوم عملي إجرائي، لا يمكن أن يرسخ في أذهان المواطنين ووجدانهم ونفوسهم، إلا من خلال

ممارسته بشكل فعلي وعملي، وتحقيقه وترجمته على أرض الواقع. ولكي نبني مواطناً صالحاً يتمتع بشعور وإحساس عالٍ وصادق بالمواطنة، لابد من توفير مناخ عام يتسم بالعدالة كمبدأ، ويقوم على الاحترام المتبادل وتقدير كرامة المواطن ومنحه الحرية، ولا شك في أن هذه الضمانات الأساسية، تكفل للمواطن حياة كريمة وعلى ضوئها يشعر بالتقدير والاحترام. (سراج، د . ت). فالمواطنة تقوم على مكونات لابد من اكتمالها لكي تتحقق بشكل سليم على أرض الواقع، ومن هذه المكونات:

١ – الانتماء، وهو الانتساب الحقيقي للوطن فكراً وعملاً، وبروز مشاعر التضامن والولاء للوطن والمواطنين.

٢ – الحقوق التي تكفل للمواطن حياة كريمة، من حرية ومساواة وعدل ورعاية صحية وتعليمية، وتوافر مشاعر العدل والإنصاف.

٣ – الواجبات المترتبة على كل مواطن؛ كاحترام النظام والدفاع عن الوطن والمساهمة في تنميته والحفاظ على ممتلكاته والعديد من الواجبات الأخرى.

٤ – المشاركة المجتمعية وتوحد الفكر والانتماء للتاريخ في الماضي والمستقبل، علاوة على المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية، والتصدي للشبهات، وتقوية أواصر المجتمع وتقديم النصيحة.

٥ – الاشتراك في القيم العامة من عادات، تقاليد، نظم، عقائد، وقوانين المجتمع والالتزام بالأخلاق العامة، كالأمانة والإخلاص والصدق والتكافل. (الحبيب، ٢٠٠٦م، ص ص ٧ – ١٠، شوية، ٢٠٠٩م، ص ٧).

وفي السياق نفسه حدد النجار (٢٠٠٣م) الأسس التالية لتحقيق المواطنة (ص٣):

– أن يدين الفرد بالولاء ويشعر بالانتماء إلى الدولة، وأن تلتزم الدولة في المقابل بتوفير الحماية والأمن للفرد بموجب عقد اجتماعي أو ديني أو كليهما.

- أن يحدد العقد المبرم أو المتفق عليه عرفاً، الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين عملاً بمبدأ المساواة أمام القانون، وأي إخلال بهذا المبدأ هو إخلال في ركن أساسي من أركان مبادئ المواطنة.
- تحقق المواطنة للفرد كامل الأهلية من خلال مشاركته في الجماعة الوطنية، والمواطنة تعني أي فرد يحمل جنسية الوطن الذي يعيش على أرضه وتفرض عليه واجبات، ويتمتع بحقوق، شأنه شأن الآخرين دون اعتبار للون أو الجنس أو العرق أو الدين.
- يعرف المواطن حقوقه وواجباته بوساطة عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وآلياتها، وبإدماجه ومشاركته في حياة الجماعة والشأن العام.

وفي دراسة ميدانية أعدها (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني) على عينة من الشباب السعودي أشارت نتائجها إلى أن أسس مفهوم المواطنة تتمثل في سبعة عوامل، تم ترتيبها تصاعدياً بحسب درجة اعتقاد عينة الدراسة وقناعتها بأهميتها، وقد احتل عامل "الفخر والانتماء للوطن" المركز الأول، يليه "تحسين صورة الوطن في الخارج"، ثم "الإخلاص في العمل"، ثم "التصدي للشائعات"، ثم "المحافظة على المرافق والممتلكات العامة"، ثم "الالتزام بالأنظمة والقوانين"، ثم "المساهمة بالأعمال التطوعية". كما أشارت الدراسة نفسها في موضع آخر إلى أسس تأصيل المواطنة لدى الشباب السعودي، وقد أكدت الدراسة عامل "التربية الأسرية"، كأساس، ثم "تفعيل مشاركة الشباب في المجتمع"، ثم دور "المدرسة"، وأخيراً جانب "التوعية الإعلامية". (مركز الدراسات والبحوث والنشر، ٢٠٠٧م).

المواطنة.. حالة الكويت:

إن التركيبة السكانية والتشكيل السكاني الذي أسست وكونت عليه دولة الكويت مبني على أساس تعددية عرقية متنوعة قادمة من عدة دول مجاورة لتشكل في مجملها المجتمع الكويتي، هذا الوضع القائم على التعددية أفرز

في المواطنة، ويتجلى ذلك من خلال مشاركاته وممارساته ومساهماته في العديد من مناحي الحياة الاجتماعية والبيئية والصحية والاقتصادية والرياضية، إلا أن هناك عزوفاً وضعفاً واضحاً لدى فئة الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام. وهذا الأمر لا يعتبر شأناً خاصاً بل يعد ظاهرة عالمية (Glickman, 2008)، حيث يطلق عليها بعض الدارسين مصطلحات متعددة منها "اللامبالاة المدنية"، ويقصد بها العزوف عن الانتخابات والسلبية وعدم التفاعل والمشاركة في الحياة السياسية، أو "انعدام الوعي" أو "تراجع الحس الوطني" أو "الاغتراب الحضاري"، وكل هذه المصطلحات تعكس أحوال الشباب العربي وواقعه، وتحديداً في جانب التفاعل والمشاركة في الحياة السياسية. ولكن هذا العزوف له ما يبرره من أسباب، فعدم التوافق بين ما يمتلكه الشباب من رغبة ووعي وبين ما هو معروض عليهم في الواقع الفعلي، وبأي حال من الأحوال لا يمكن اعتبار هذه المسألة مشكلة انتماء أو وطنية أو رفض للمجتمع (الزيدي، ٢٠٠٨م).

رابع هذه القضايا التي تشد الاهتمام للتركيز على هذه الفئة، هي قضية لا تقل أهمية عن سابقاتها من القضايا، بل لها تأثير فاعل ومؤثر على جيل الشباب، تتمثل في التطور والثورة التكنولوجية الحديثة والانفتاح السريع على العالم والتواصل المباشر مع العديد من الثقافات المختلفة في دول العالم. وهذا الوضع قد يعتبر سلاحاً ذا حدين، فإذا ما أدركنا أن هناك جوانب إيجابية يكتسبها الشاب من جراء هذا الانفتاح والتواصل المباشر مع الثقافات الأخرى، كاحترام الرأي الآخر، واحترام التعددية الفكرية والحرية المسؤولة، والعديد من السلوكيات الإيجابية، فإن هناك محاذير وتأثيرات سلبية يتحتم علينا إدراكها ودراستها من أجل معرفة حجم ودرجة تأثيرها على الشباب وعلى هويتهم الوطنية وضبابية مفهوم المواطنة لديهم (Hermans, 2007). فعلى سبيل المثال، ما تعرضه شبكة الإنترنت من منتديات تأسر الشباب واهتمامهم بتنوعها واختلاف مقاصدها، ويمكن القول إنها خلقت نوعاً جديداً من المواطنة، بل يمكن اعتبارها "مواطنة كونية" لما يتمتع أعضاؤها من حقوق كاملة، ولا تعتبر حكراً

على فئة معينة (كالجنسية، والانتماء)، كما أنها تدغدغ الرغبة الجامحة لدى الشباب للانفتاح (الزيدي، ٢٠٠٨م)، ومكمن الخطورة هنا في أن المرحلة العمرية التي يمر بها الشباب تعتبر مرحلة يتم فيها تشكيل القيم والاتجاهات، وقابليته لاحتواء أفكار ومبادئ قد لا تتفق مع ما يؤمن به المجتمع من قيم ومبادئ عالية. وهذا الأمر لا يقتصر على شبكة الإنترنت وحسب، ولكن نواجهه في الانفتاح الثقافي للوسائل الإعلامية الأخرى المتعددة، المرئية والمسموعة والمقروءة، التي تخاطب الشباب مباشرة دون حواجز، وتثير بعض القضايا التي تمس المجتمع بشكل مباشر، وتقدم للشباب بعض التفسيرات والتأويلات المضللة وغير الدقيقة، مما يترك أثراً واضحاً على مفهوم المواطنة لديهم. (العامر، ٢٠٠٥م).

وقد أوضحت نتائج دراسة ميدانية عن الشباب السعودي "أن الانفتاح الإعلامي وما يقدمه من أطروحات أحدث نوعاً من الاختلال والاضطراب فيما يعتقده الشباب من قيم، وما يؤمن به من مفاهيم وقناعات، وما بناه من اتجاهات في بنية الوعي والصور الذهنية لدى الشباب السعودي عن بعض المفردات المرتبطة بالتعددية، والانفتاح على الآخر والحرية والمشاركة السياسية، وما وقع في ضمير المجتمع من مفاهيم وقناعات سياسية وثقافية واجتماعية، وهذا يدل على أن الانفتاح وضع الشاب السعودي على عتبة الأزمة الفكرية، وحالة من الصراع الفكري والإيديولوجي بين التيارات الفكرية والعقدية الموجودة في الساحة السعودية" (العامر، ٢٠٠٥م، ص ٢٩).

لذا نؤكد أن أي قصور أو خلل في تعاملنا مع هذه القضايا الأربع المهمة سنجد أن تأثيره وصداه لا يقتصران على قيم المواطنة لدى شبابنا، بل سيتعدى ذلك ليتغلغل وينخر في بناء المجتمع، وينخر قواعده وثوابته بل الأمة بأسرها. ولكي نتمكن من مواجهة هذه التحديات والتصدي لها وتأكيد مفهوم المواطنة لدى الشباب وتفعيله عملياً، يطرح الزيدي (٢٠٠٨م) بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعزز هذا المفهوم في نفوس الشباب، وتتمثل في الأمور التالية: وضع

استراتيجية لتفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وتمكينهم عملياً عن طريق مساعدتهم من تنمية كفاءتهم، واكتساب الثقة والاعتداد بذواتهم وقدراتهم على أخذ المبادرة، والثقة بهم وبقدراتهم ودورهم في المساهمة في حياة المجتمع، وتعديل موقف الكبار تجاه الشباب، والأحكام الفوقية المعيارية باعتبارهم قصراً أو غير أكفياء، وهم بحاجة إلى وصاية دائمة. (ص ص ١٠-١١).

وفي السياق نفسه نجد أن بيان القاهرة (٢٠٠٨م) الذي صدر إثر لقاءات عدة مع الشباب العربي القيادي، وركز في محتواه على تفعيل دور الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد ناشد الملوك والرؤساء العرب وراسمي السياسات التنموية الأخذ بالأمور التالية (ص ص ١-٦):

- تدريب الشباب على مهارات المواطنة وواجباتها وحقوقها.
- إيجاد فرص عمل دائمة وكافية الدخل للشباب.
- تفعيل مشاركة الشباب العربي في إنجاز أهداف التنمية العربية الشاملة.
- اعتبار مشاركة الشباب بمعناها الشامل حقاً من حقوقهم الأصلية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية للشباب العربي وبخاصة المشاركة السياسية.
- إتاحة فرص أوسع لمشاركة الشباب في النشاطات الإقليمية المؤسسية.
- تهيئة فرص مشاركة الشباب في نشاطات البرلمان العربي الانتقالي، والبرلمانات الوطنية.
- تعزيز التثقيف والتدريب على حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، وتعميق ثقافة المبادرة والتطوع والمسؤولية.
- مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها وتدعيم الاتجاه نحو اللامركزية.

لذا لابد أن يستشعر الشاب أن المواطنة هي مشاركة ودور فاعل في تناول القضايا العامة ومعالجتها، وليست قرارات تفرض عليه وينصاع إلى تنفيذها. ونختم بمقولة لخالد محمد خالد (١٩٨٠م)، في كتابه في البدء كان الكلمة، حيث

لخص مفهوم المواطنة في هذه العبارة: "إن الفرد كلما أحس أن وطنه يحتاجه، ويعتمد عليه، وأنه بذاته يمثل ضرورة حية لأمته، وأن مكانه في الصف، مهما يكن محدوداً، فإنه يسد ثغرة ويحمي كياناً، ... انطلقت قواه في تهلل، وأنعش اهتمامه في إصرار، وبذلك ينمو في الأفراد واجب الاهتمام ببلادهم، وقضاياها، فيصبحون مواطنين بالحقيقة لا بالمجاز" (ص ١٥٣).

القيم الاجتماعية:

هناك تعريفات متعددة للقيم الاجتماعية. وقد أسهب العديد من الباحثين في تناول هذا المفهوم من منطلقات بحثية مختلفة. وقد خص الباحثون هذا المفهوم بالعديد من الدراسات والتحليل بحثاً عن التعريف، ومصادر هذه القيم، وطرق اكتسابها، وأنواعها وغيرها من الأبعاد الأخرى ذات الصلة. ولعل القيم تختلف في طبيعتها من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. فمن الجانب الثقافي للقيم العربية، تناول بركات (٢٠٠٨م) مفهوم القيم بشكل عام على أنها مجموعة من المعتقدات التي يتمسك بها الفرد وسلوك يعتبره مفضلاً، وهذه القيم تستمد من ثقافة المجتمع وتشكل مصدراً للمعايير والتصرف الإنساني.

وتقوم عدة مؤسسات بدور رئيس في تنمية نظم القيم عند الأفراد. فالأسرة – على سبيل المثال – ناقلة رئيسة للقيم الاجتماعية، وترتبط مع بقية المؤسسات الاجتماعية بقيم عامة، بالإضافة إلى أنها تنفرد لنفسها بنظام خاص من القيم (سنو، ١٩٩٥م). ومن منطلق التداخل الثقافي بين الكيانات الاجتماعية المختلفة التي تبدأ من الفرد وتنتهي بثقافة العولمة، نجد أن هناك عملية تأثر وتأثير تحدث بين هذه الكيانات المتعددة مثل الأسرة، والعائلة، والعشيرة، والقبيلة، والكيان القطري المسمى بالدولة، ومن ثم المجتمع العالمي؛ فهناك عملية تأثير عكسية تحدث بين هذه الكيانات وتداخلات ثقافية متعددة بحكم الاتصال الثقافي، فتتأثر منظومة القيم الخاصة بالمجتمع (الكندري، ٢٠١٠م). فهناك مجموعة من القيم المجتمعية التي ترتبط بمفاهيم المواطنة والولاء

والانتماء. فهناك قيم اجتماعية اقتصادية سياسية دينية جمالية ترتبط بقيم المواطنة والانتماء. فهناك قيم التسامح، والتعاون، وحب الخير، والعلاقات الطيبة، والدعم الاجتماعي، والحفاظ على المال العام والحفاظ على المرافق العامة، وترشيد الاستهلاك، وترشيد الكهرباء والماء، والتصويت بالانتخابات على أساس الكفاءة، واحترام القانون، واحترام علماء الدين، واحترام المذاهب، واحترام الديانات الأخرى، والحرص على نظافة الشارع، ومراعاة الذوق العام في الملبس وغيرها من القيم التي ترتبط بمفهوم المواطنة والانتماء. فجميع هذه القيم يتم اكتسابها من خلال المؤسسات الاجتماعية المتعددة داخل المجتمع.

منهجية الدراسة:

أولاً – عينة الدراسة:

لقد شملت عينة الدراسة ٦٢١ مستجيباً ومستجيبة من فئة الشباب، وتراوح أعمارهم بين ١٧–٢٥ عاماً (٣٨٩ من الذكور، ٢٣٢ من الإناث). وقد بلغ متوسط أفراد العينة ٢٠,٩٤ (ع= ٢,٠٥). والجدير بالذكر أن هذه العينة التي استخدمت في هذه الدراسة جاءت من عينة أكبر وأكثر شمولية لدراسة خاصة بالمجتمع المحلي. وقد استخدمت البيانات الخاصة بفئة الشباب تحديداً لهذه الدراسة ولتحقيق أهدافها. وقد تم اختيار العينة عن طريق العينة غير العشوائية. وقد روعي أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الكويتي بجميع فئاته وشرائحه الاجتماعية ومن المحافظات الست، وقد جاء التطوع للإجابة عن أداة الدراسة هو الأساس؛ وذلك لضمان قدر مناسب من صدق استجابة المفحوصين. هذا، وقد جاءت استجابة المبحوثين بدرجة كبيرة وخاصة أنه قد طلب من المبحوث قبل تطبيق الدراسة أن يبين إذا ما كانت لديه رغبة في المساعدة في الإجابة عن أداة الدراسة. والجدول (١) يوضح خصائص العينة.

جدول (١)
الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٣٨٩	٦٢,٦
	أنثى	٢٣٢	٣٧,٤
المستوى التعليمي	متوسط وأقل	١٣	٢,١
	ثانوي	١٦٣	٢٦,٢
	دبلوم ما بعد ثانوي	٨٠	١٢,٩
	جامعي	٣٦١	٥٨,١
	ما فوق جامعي	١	,٢
	غير مبين	٣	٢,
المستوى الاقتصادي	ضعيف جداً	٤	,٥
	ضعيف	٣٤	,٦
	في المتوسط	٢٦١	٤٢,٠
	جيد	٢٢٤	٣٦,١
	جيد جداً	٨٥	١٣,٧
	غير مبين	١٣	٢,١
المذهب	سني	٤٨٥	٧٨,١
	شيعي	١٣٥	٢١,٧
	غير مبين	١	,٢
الجذور	قبلية	٢٤٦	٣٩,٦
	غير قبلية	٣٦٩	٥٩,٤
	غير مبين	٦	١,٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٤٨٣	١٧,٢
	متزوج	١٠٧	٧٧,٨
	أرمل	١	,٢
	مطلق	٦	١,٠
	غير مبين	٢٤	٣,٣

يلاحظ من خلال الجدول (١) أن غالبية أفراد العينة من الجامعيين، حيث بلغت نسبتهم ٥٨,١٪، وأقلهم هم من حملة المتوسطة وما دون، وبنسبة ٢,١٪ فقط. وهو توزع طبيعي لخصائص العينة التعليمية في المجتمع الكويتي، حيث إن غالبية الفئات الشبابية هي من حملة المؤهلات الجامعية. وبعد تقسيم المستوى الاقتصادي إلى خمسة مستويات، تبدأ من ضعيف، وتنتهي بجيدة جداً، يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة تراوح بين المتوسطة والجيدة، حيث بلغت النسبة ٤٢٪ و ٣٦,١٪ على التوالي. وينقسم أفراد العينة إلى ٧٨,١٪ من أفراد المذهب السني بمقابل ٢١,٧٪ للمذهب الجعفري، بينما احتل نسبة ٥٩,٤٪ أفراد العينة الذين ترجع جذورهم إلى الأصول القبلية بمقابل ٣٩,٦٪ للأصول الحضرية، وهو الأمر المتوافق مع الخصائص الثقافية للمجتمع المحلي. أما ما يتعلق بالحالة الزواجية، فإن ٧٧,٨٪ من أفراد العينة من الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج بمقابل ١٧,٢٪ هم من المتزوجين، وتوضح الخصائص العامة للعينة توافقها مع المجتمع المحلي بشكل عام.

ثانياً – أداة الدراسة ومتغيراتها:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة وسيلة لجمع البيانات، واحتوت على مجموعة من المتغيرات الأساسية والديموغرافية. فقد تم طلب المعلومات الخاصة عن الجنس، وسنة الميلاد، والمستوى التعليمي الذي تم تحديده بعدة مستويات ترتيبية. وقد طلب من المبحوث تحديد مستواه المعيشي من خلال مقياس ثلاثي يبدأ من أقل من متوسط وينتهي بمرتفع. كما طلب منه تحديد مستواه الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد مقياس ذاتي يبدأ من ممتاز(٥)، وينتهي بضعيف جداً (١). بالإضافة إلى ذلك طلب منه تحديد مذهبه إن كان ينتمي إلى المذهب السني أو المذهب الجعفري كأحد أبرز محددات التفاوت الثقافي داخل المجتمع المحلي.

وكأحد المتغيرات الرئيسة في الدراسة، طلب من المبحوث تحديد هويته الشخصية التي تحدد انتماءه. فقد تم توجيه سؤال مباشر إليه يطلب منه تحديد

هويته (انتمائه). وقد طلب منه الإجابة عن هذا السؤال من كلمة واحدة فقط بعد الإشارة إلى الإجابة بكلمة "أنا"، وترك له الحرية في اختيار الكلمة المناسبة لتحديد هويته. وخلصت النتائج إلى تحديد مجموعة من الهويات الخاصة التي استخلصتها نتائج هذا السؤال، وتم تحديدها بستة مستويات: وطني، وإسلامي، وقبلي، وفكري، وشخصي، وأخرى. وهي عند إشارة المبحوث إلى أنه استخدم إحدى هذه المفردات أو المشابهة لها كتعريف عن هويته الشخصية.

وللإجابة عن إحدى فرضيات الدراسة، تم تقسيم شريحة الشباب إلى قسمين: الأول يمتد من ١٧-٢٠ عاماً، والثاني من ٢١-٢٥ عاماً، وهو التمييز الذي تبنته الدراسة اعتماداً على حق المشاركة السياسية لهذه الشريحة. فمن المعروف أن المجتمع المحلي يسمح بالمشاركة السياسية لأفراد المجتمع الذين هم فوق ٢١ عاماً. وقد حاولت الدراسة اختبار إحدى فرضيات الدراسة المرتبطة بالفروق بين هاتين الشريحتين العمريتين في مفهومي المواطنة والانتماء.

واعتمدت الدراسة أيضاً على مقياسين أساسيين، تمثلا في مقياسي الانتماء والمواطنة. وقد اشتمل مقياس الانتماء على عشرين عبارة عالجت كل فقرة منها جانباً مهماً من جوانب الانتماء والانتماء للوطن. ومن أمثلة عبارات المقياس: "أحب القراءة عن تاريخ الكويت" و"أتحمس للمشاركة في الاحتفالات الوطنية الكويتية"، و"أتابع التغيرات الاجتماعية التي تحدث في الكويت"، و"يمكن أن أتنازل عن بعض حقوقي في سبيل وطني"، و"أرغب في تقديم مقترحات لحل بعض المشكلات في الكويت"، و"أشعر بالسعادة عندما أرى مشروعات تنموية في الكويت"، و"لدي استعداد للعمل التطوعي داخل الكويت"، و"ينتابني القلق على مستقبل الكويت".. وتم الطلب من المبحوث تحديد إجابته من خلال مقياس خماسي يبدأ بموافق جداً = (٥) وينتهي بمعارض جداً = (١).

أما المقياس الآخر، وهو مقياس المواطنة فيتكون من ٥٣ عبارة، موزعة على ستة أبعاد رئيسة، تمثلت في بعد المواطنة الاجتماعية، والمواطنة

الاقتصادية، والمواطنة السياسية، والمواطنة الدينية، وأخيراً المواطنة الجمالية. وقد شمل بعد المواطنة الاجتماعية ١٢ عبارة تضمنت مجموعة من القيم المرتبطة بالمواطنة الاجتماعية. ومن أمثلة هذه العبارات: "التسامح"، و "التعاون"، و"حب الخير للآخرين"، و"الحرص على العلاقات الطيبة"، و"المنافسة الشريفة في العمل"، و" التضحية من أجل الآخرين"... وقد شمل بعد المواطنة الاقتصادية ١١ عبارة تضمنت قيماً ارتبطت بها. ومن أمثلة بعد المواطنة الاقتصادية: "حفاظ المواطنين على المال العام"، و"حرص المواطنين على المرافق العامة"، و"ترشيد الاستهلاك على مستوى الأسرة"، و"ترشيد استهلاك الكهرباء"، و"ترشيد استهلاك المياه" و"الادخار"... وقد جاء بعد المواطنة السياسية من ١١ عبارة شملت بعض القيم ذات الصلة. ومن أمثلة عباراتها: "التصويت في الانتخابات لصالح الأشخاص ذوي الكفاءة"، و "استخدام المنصب السياسي لمصلحة الوطن"، و"تقدير السياسيين ذوي الكفاءة والأمانة"، و"الاهتمام بالسياسة الخارجية"، و"الاهتمام بالأحداث السياسية الداخلية"، و"التمسك بالدستور"، و"احترام القانون"..أما المواطنة الدينية فقد شملت ١١ عبارة أيضاً، تضمنت قيماً خاصة بهذا البند. ومن أمثلة عبارات المواطنة الدينية: "التعامل مع الآخرين بما يتفق مع الدين"، و"احترام علماء الدين"، و"احترام الأشخاص المتمسكين بالدين"، و"احترام المذاهب الدينية الإسلامية"، و"احترام أصحاب الديانات الأخرى".. أما البند الأخير، وهو المتمثل في المواطنة الجمالية فقد احتوت على ٨ عبارات. ومن أمثلتها "الحرص على نظافة الشوارع والأماكن العامة"، و"الحفاظ على نظافة أماكن العمل وحسن ترتيبها"، و الالتزام بالهدوء وعدم إثارة الضوضاء في الأماكن العامة"، و "مراعاة الذوق العام في الملبس"، وغيرها من العبارات. وتم الطلب من المبحوث تحديد إجابته من خلال مقياس خماسي يبدأ بموافق جداً = (٥) وينتهي بمعارض جداً = (١).

ومرت المقاييس التي تم إعدادها وتصميمها من قبل بركات عبدالعزيز

محمد للدراسة الأساسية بإجراءات الصدق والثبات المعتادة؛ إذ عرضت على مجموعة من المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، وطلب منهم قراءة العبارات والتعليق والتعديل عليها، وما إذا كانت مفرداتها تتوافق مع هدف الدراسة وما أعدت له. وقد أخذ بملاحظات المحكمين الذين أبدوا مجموعة من المقترحات. هذا، وقد تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي أشار إلى درجة عالية من الثبات للمقياس. وبعد استخلاص عينة الشباب من العينة الاستطلاعية، تم التأكد أيضاً أن الثبات قد جاء مناسباً للمقياسين بشكل عام ولأبعاد المواطنة الستة أيضاً. فجاء قياس ألفا كرونباخ لمقياس الانتماء (٧١,)، ومقياس المواطنة الكلي (٩٥,)، أما الأبعاد الستة للمواطنة فقد راوحت من (٩١,) إلى (٩٥,)، وهي تعطي ثباتاً عالياً وتدعو إلى الاطمئنان على استخدام المقياسين.

ثالثاً – الأساليب الإحصائية:

لقد اعتمد على النسخة السابعة عشرة من البرنامج الإحصائي SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لإدخال البيانات وتحليلها، وعلى مجموعة من الوسائل الإحصائية المتعددة، تمثلت في الآتي:

١ – معامل الارتباط بيرسون **Pearson Correlation**: وذلك لقياس العلاقة بين قيم الانتماء والمواطنة وأبعادها الستة، وكذلك درجة وقوة العلاقة بين هذين المتغيرين مع متغيرات أخرى.

٢ – اختبار ت **T-test**: وذلك لاختبار الفروق الإحصائية بين الذكور والإناث، ومعتنقي المذهبين السني والشيعي، والشريحتين العمريتين في قيم الانتماء والمواطنة.

٣ – اختبار مربع كاي **Chi-Square**: وذلك للكشف عن العلاقة بين متغيرات المذهب، والجنس، والعمر في تحديد الهوية الشخصية.

٤ – معامل الانحدار المتعدد **Multiple Regression**: وذلك للتنبؤ بأبرز المتغيرات الخاصة ذات العلاقة بمتغيري الانتماء والمواطنة.

نتائج الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات؛ حيث أوضحت النتائج مجموعة من المؤشرات الخاصة بمفهومي الانتماء والمواطنة لدى فئة الشباب في المجتمع الكويتي. فقد تم استخدام مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تحاول الإجابة واختبار الفرضيات المحددة.

ولاختبار الفرضية الخاصة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء، وقيم المواطنة وأبعادها الستة، فإن الجدول (٢) يوضح هذه العلاقة المتقاطعة بين المتغيرين والأبعاد الستة للمواطنة، وتم من خلالها استخدام معامل الارتباط بيرسون.

جدول (٢)

العلاقة المتقاطعة بين قيم الانتماء وقيم المواطنة العامة وأبعادها الستة

قيم الانتماء والمواطنة وابعادها	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١ – قيم الانتماء	,٣٧**	,٣٥**	,٣٣**	,٢٩**	,٢٣**	,٣٤**
٢ – بعد المواطنة الاجتماعية	,٧٣**	,٦٨**	,٦٣**	,٦٥**	,٨٤**	
٣ – بعد المواطنة الاقتصادية		,٧٣**	,٦٣**	,٧٥**	,٨٩**	
٤ – بعد المواطنة السياسية				,٧٦**	,٧٨**	,٩٠**
٥ – بعد المواطنة الدينية					,٧٤**	,٨٥**
٦ – بعد المواطنة الجمالية						,٨٩**
٧ – قيم المواطنة العامة						

** $P < .001$

نلاحظ من خلال الجدول (٢) أن هناك علاقة إحصائية إيجابية بين قيم الانتماء مع قيم المواطنة العامة وجميع أبعادها المتعددة. فتشير النتائج إلى أنه كلما زادت قيم الانتماء، زادت معها قيم المواطنة بأبعادها المختلفة والمتمثلة ببعد المواطنة الاجتماعية، ($r = .37$)، وبعد المواطنة الاقتصادية، ($r = .35$)، وبعد

المواطنة السياسية، (r = .33)، وبعد المواطنة الدينية، (r = .29)، وبعد المواطنة الجمالية، (r = .23)، بالإضافة إلى قيم المواطنة العامة، (r = .34). وجاءت علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى، (P < .001). وكشفت الدراسة أيضاً وجود علاقة قوية جداً بين الأبعاد الستة للمواطنة بعضها مع بعض.

ولاختبار الفرضية الخاصة بوجود علاقة بين متغيري الانتماء والمواطنة مع بعض المتغيرات الاجتماعية، فإن الجدول (٣) يوضح هذه العلاقة باستخدام اختبار العلاقة بيرسون.

جدول (٣)
درجة وقوة العلاقة بين متغيري الانتماء والمواطنة وبعض المتغيرات الاجتماعية

المتغيرات	قيم الانتماء	قيم المواطنة
المستوى التعليمي	,١٠*	,١٠*
العمر	,٥٢	,٣٤
المستوى المعيشي	,٧٩	,١٠*
المستوى الاقتصادي	,١٤**	,١٢**

* P < .05 ** P < .01

ويكشف الجدول (٣) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء ومتغير المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي. فتشير النتائج إلى أن زيادة قيم الانتماء ترتبط مع زيادة في المستوى التعليمي، (r = .10; P < .05)، والمستوى الاقتصادي، (r = .14; P < .01). وفي المقابل تكشف النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم المواطنة العامة ومتغير المستوى التعليمي، والمستوى المعيشي، وكذلك المستوى الاقتصادي. فزيادة قيم المواطنة العامة، تقابلها زيادة في المستوى التعليمي، (r = .10; P < .05)، والمستوى الاقتصادي، (r = .10; P < .05)، بالإضافة إلى المستوى المعيشي، (r = .12; P < .01). وتتضح هنا أهمية المستوى التعليمي والاقتصادي تحديداً في قيم المواطنة والانتماء.

والدراسة لم تكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الانتماء والمواطنة من جهة مع متغير العمر من جهة أخرى. ولم تكشف الدراسة عن علاقة بين متغير الانتماء ومتغير المستوى المعيشي.

ولاختبار الفرضية الخاصة بما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من الشباب في معدل قيم الانتماء والمواطنة، فإن الجدول (٤) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت) t-test.

جدول (٤)
المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة (ت) لقيم الانتماء وقيم المواطنة لدى أفراد العينة من الذكور والإناث

الجنس	ن	قيم الانتماء			قيم المواطنة		
		م	ع	ت	م	ع	ت
ذكور	٣٨٩	٣٥,٠٢	٨,١٥	١,٦٨	١١٤,٥٣	٤٣,٥٣	,٥٩٥
إناث	٢٣٢	٣٣,٨٢	٧,١١		١١٦,٦٦	٤٢,٥٩	

لم تكشف الدراسة وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من فئة الشباب في معدلات قيم الانتماء والمواطنة. فبلغ متوسط معدل قيم الانتماء ٣٥,٠٢ (ع=٨,١٥) عند الذكور، و٣٣,٨٢ (ع=٧,١١) عند الإناث، وبلغ متوسط معدل قيم المواطنة ١١٤,٥٣ (ع=٤٣,٥٣) عند الذكور، و ١١٦,٦٦ (ع=٤٢,٥٩) عند الإناث. ولكن الفروق غير دالة إحصائياً.

وقد تم اختبار الفروق بين أفراد العينة من معتنقي المذهبين السني والشيعي من فئة الشباب، وتحديد إذا ما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المذهب في قيم الانتماء والمواطنة. والجدول (٥) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت) t-test.

جدول (٥)

المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة (ت) لقيم الانتماء وقيم المواطنة لدى أفراد العينة من المذهبين السني والشيعي

المذهب	ن	قيم الانتماء			قيم المواطنة		
		م	ع	ت	م	ع	ت
سني	٤٨٥	٣٤,٤٧	٧,٩٩	,٥٩٦	١١٤,٤٤	٤٢,٠٩	١,٠٤-
شيعي	١٣٥	٣٤,٩٢	٧,٠٨		١١٨,٨١	٤٦,٨٠	

تكشف نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً بين متغير المذهب ومعدلات قيم الانتماء والمواطنة. ولم تشر النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من معتنقي المذهبين السني والشيعي عند فئة الشباب في قيم الانتماء والمواطنة؛ فقد جاء معدل قيم الانتماء عند الشباب من أفراد العينة من المذهب السني ٣٤,٤٧ (ع=٧,٩٩) وعند المذهب الشيعي ٣٤,٩٢ (ع=٧,٠٨). كما جاء معدل المواطنة ١١٤,٤٤ (ع=٤٢,٠٩) عند أفراد العينة من المذهب السني، و١١٨,٨١ (ع=٤٦,٨٠) عند أفراد العينة من المذهب الشيعي. والفروق هنا غير دالة إحصائياً.

وحاولت الدراسة اختبار الفرضية الخاصة بما إذا كانت هناك علاقة بين المذهب، والجنس والعمر في تحديد الهوية الشخصية الذاتية. فقد طلب من المبحوثين الشباب تحديد كلمة واحدة تحدد هويتهم الانتمائية. وقد تم تحديد الهوية الشخصية بناء على إجابات المبحوثين بست مفردات: وطني، إسلامي، قبلي، فكري، شخصي، وأخرى. والجدول (٦) يوضح هذه العلاقة من خلال الكشف عن الفروق في النسب بين متغير المذهب، والجنس، والفئات العمرية التي تم تقسيمها إلى قسمين، مع تحديد الهوية الشخصية، وذلك من خلال استخدام اختبار مربع كاي **Chi-Square**.

جدول (٦)
الفروق في النسب بين المذهب، والجنس والعمر في تحديد الهوية الشخصية

المتغير		وطني	إسلامي	قبلي	فكري	شخصي	اخرى	مستوى الدلالة
المذهب:	سني		٦٠,٢	١٧,٩	٥,٨	٦,٠	٦,٦	٠,٠٥
	شيعي	٦٩,٦	٥,٩	٣,٨	٧,٤	٨,٩	٣,٧	٣,٥
الجنس:	ذكر	٥٤,٢	١٨,٨		٦,٢	٨,٢	٨,٧	٠,٠١
	أنثى	٧٥,٤	٩,٩	٣,٩	٣,٠	٤,٣	٣,٤	٣,٦
العمر:	١٧-٢٠	٦١,٤	١٥,٦	٣,٤	٦,٤	٩,٥	٣,٤	غير دالة
	٢١-٢٥	٦٢,٩	١٥,٣	٧,١	٦,١	٤,٩	٣,٧	

يتضح من خلال الجدول (٦) وبعد تحديد الهوية الشخصية بست عبارات أن هناك فروقاً بالنسب في تحديد الهوية الشخصية بين المذهبين السني والشيعي. فقد أشارت أبرز النتائج إلى أن نسبة من قام بتحديد مفردة وطني من أفراد العينة من المذهب السني ٦٠,٢، بينما بلغت ٦٩,٦ عند أفراد العينة من الشباب من معتنقي المذهب الشيعي. وفي المقابل، أشارت النتائج إلى أن نسبة من قام بتحديد هويته الشخصية بأنه إسلامي من أفراد العينة من المذهب السني قد بلغت ١٧,٩٪ بمقابل ٥,٩٪ بين أفراد العينة من معتنقي المذهب الشيعي. وقد تقاربت النسب في الهوية القبلية، والفكرية، والشخصية، والأخرى. فجاءت عند أفراد العينة من المذهب السني ٥,٨٪، و ٦,٠٪، و ٦,٦٪، و ٣,٥٪ والمذهب الشيعي بنسبة ٣,٨٪، و٧,٤٪، و٨,٩٪، ٣,٧٪ على التوالي. وأشارت النتائج إلى أن هذه الفروق – بشكل عام – دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥.

وفيما يتعلق بالفروق في النسب بين الذكور والإناث، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تحديد الهوية الشخصية الذاتية. وتتضح هذه العلاقة من خلال الكشف عن الفروق في النسب بين الذكور والإناث في تحديد الهوية الشخصية لجميع المفردات. وأشارت النتائج إلى أن

الذكور أقل في النسب من الإناث في تحديد الهوية الوطنية لكونها تعبيراً عن الذات؛ فقد أوضحت النتائج أن نسبة الذكور الذين حددوا هويتهم الوطنية بلغت ٥٤,٢٪ من إجمالي أفراد العينة من الذكور، بينما بلغت النسبة ٧٥,٤٪ عند الإناث؛ أي أن ثلاثة أرباع أفراد العينة من الإناث قد حددن هويتهن الأولى على أنها وطنية. وفي المقابل، أشارت النتائج إلى أن الذكور قد سجلوا أعلى نسب مقارنة بالإناث في تحديد الهوية الإسلامية؛ حيث بلغت نسبة الذكور الذين أشاروا إلى الهوية الإسلامية بـ ١٨,٨٪ مقارنة مع ٩,٩٪ عند الإناث. وقد سجلت فروق ملحوظة أيضاً في المفردات الأخرى؛ فقد ارتفعت نسبة من سجلوا الهوية الشخصية القبلية عند الذكور بشكل أكبر من الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور ٦,٢٪ بمقابل ٣,٩٪ عند الإناث. وفيما يتعلق بالهوية الفكرية، سجل الذكور نسبة أعلى من الإناث أيضاً، حيث سجلوا نسبة ٨,٢٪ بمقابل ٣,٠٪ فقط عند الإناث. أما الهوية الشخصية فقد سجلت عند الذكور أعلى أيضاً منها عند الإناث، حيث بلغت النسبة ٨,٧٪ عند الذكور، مقابل ٤,٣ عند الإناث. والفروق في النسب هنا دالة إحصائياً عند مستوى ($P < .01$). ويتضح من خلال ذلك العلاقة بين الذكور والإناث في تحديدهم للهوية الشخصية. أما ما يتعلق بمتغير العمر، فإنه بعد تقسيم فئة الشباب إلى فئتين عمريتين تبدأ من ١٧-٢٠ و ٢١-٢٥، لم تكشف الدراسة عن وجود فروق في النسب في تحديد الهوية الشخصية. فالعلاقة هنا غير دالة إحصائياً.

ولاختبار الفرضية الخاصة بفئة الشباب التي تم تقسيمها إلى شريحتين – كما سبقت الإشارة – فيما لو كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هاتين الشريحتين بحكم كون الشريحة الأكبر عمراً هي المشاركة سياسياً، فالجدول (٧) يكشف هذه الفروق باستخدام اختبار (ت) **t-test**.

جدول (٧)
المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيمة (ت) لقيم الانتماء وقيم المواطنة لدى أفراد العينة من الذكور والإناث

المرحلة العمرية	قيم الانتماء		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	٣٤,٨١	٨,٠٠	,٧٢٥
من ٢١–٢٥ سنة	٣٤,٣٦	٧,٦١	غير دالة
	قيم المواطنة العامة		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	١١١,٤١	٣٩,١٩	٢,١٥–*
من ٢١–٢٥ سنة	١١٨,٨٦	٤٦,٢٣	
	بعد المواطنة الاجتماعية		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	٢٣,١٥	٨,٧٤	٢,٣٨–*
من ٢١–٢٥ سنة	٢٤,٩٧	١٠,١٨	
	بعد المواطنة الاقتصادية		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	٢٧,٢٦	١١,١٠	١,٤٠
من ٢١–٢٥ سنة	٢٨,٥٨	١٢,٣٢	غير دالة
	بعد المواطنة السياسية		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	٢٢,٣٦	٩,٠٨	٢,٢٨–*
من ٢١–٢٥ سنة	٢٤,١٦	١٠,٤٣	
	بعد المواطنة الدينية		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	٢٠,٦٠	٨,٦٥	١,٩٥–*
من ٢١–٢٥ سنة	٢٢,٠٦	٩,٨٢	
	بعد المواطنة الجمالية		
	م	ع	ت
من ١٧–٢٠ سنة	١٨,٠٤	٨,٠٨	١,٩٣–*
من ٢١–٢٥ سنة	١٩,٣٨	٩,١٧	

$P < .05$

بعد تقسيم أفراد العينة من شريحة الشباب إلى فئتين، الأولى من ١٧–٢٠ سنة، والثانية من ٢١–٢٥ سنة، كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هاتين الفئتين في قيم المواطنة العامة، وأبعادها الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والجمالية. ولم تكشف الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين هاتين الشريحتين في قيم الانتماء، وأحد أبعاد المواطنة المتمثل ببعد المواطنة الاقتصادية. فقد أشارت النتائج إلى أن الفئة الأولى (من ١٧–٢٠ سنة) قد سجلت معدلاً أقل في قيم المواطنة العامة (م= ١١١,٤١، ع= ٣٩,١٩) مقارنة بالفئة الثانية (من ٢١–٢٥ سنة) (م= ١١٨,٨٦، ع= ٤٦,٢٣)، وقد سجلت هذه الفئة معدلاً أقل أيضاً في أبعاد المواطنة الاجتماعية (م= ٢٣,١٥، ع= ٨,٧٤)، والسياسية (م= ٢٧,٢٦، ع= ١١,١٠)، والدينية (م= ٢٢,٣٦، ع= ٩,٠٨)، والجمالية (م= ١٨,٠٤ ع=٨,٠٨) بالمقارنة بالفئة الثانية (م= ٢٤,٩٧، ع= ١٠,١٨، و م= ٢٤,١٦، ع= ١٠,٤٣، و م= ٢٢,٠٦، ع= ٩,٨٢، و م= ١٩,٣٨، ع= ٩,١٧ على التوالي). والفروق هنا دالة إحصائياً عند المستوى ($P < .05$). فالمعدلات العمرية الصغيرة من الشباب سجلت معدلات أقل في هذه الأبعاد. ولم تكشف الدراسة فروقاً إحصائية في متغير الانتماء، وكذلك بعد المواطنة الاقتصادية فقط.

وللكشف عن أبرز المتغيرات ذات التنبؤ بمتغيري الانتماء والمواطنة، تم استخدام معامل الانحدار المتعدد **multi-regression**. والجدول (٨) يوضح لنا العلاقة وأبرز المتغيرات ذات التنبؤ بقيم الانتماء والمواطنة.

جدول (٨)

معامل الانحدار المتعدد لمتغيري الانتماء والمواطنة العام (متغيرين تابعين) مع بعض المتغيرات الاجتماعية

المتغير		B	Beta	t-value
قيم المواطنة	قيم الانتماء	١,٦٨	,٣٠٣	٧,٦٧**
	المستوى التعليمي	٦,٢٥	,١٣٥	٣,٤٥**

تابع/ جدول (٨)

معامل الانحدار المتعدد لمتغيري الانتماء والمواطنة العام (متغيرين تابعين) مع بعض المتغيرات الاجتماعية

المتغير		B	Beta	t-value
قيم الانتماء	قيم المواطنة	٥,٥٠	,٣٠٤	٧,٦٧**
	الجنس	١,٢٣-	,٧٧-	١,٩٧-*
	المستوى التعليمي	,٩٣٢	,١١١	٢,٨٣*
	المستوى الاقتصادي	١,٢٨	,١٣٥	٢,٧٠*

* $P < .05$ ** $p < .01$

يتضح من خلال الجدول (٨) أن المستوى التعليمي يعتبر من أبرز المتغيرات التي ترتبط بقيم الانتماء والمواطنة على حد سواء. وهو متغير يمكن التنبؤ به على أنه ذو تأثير واضح. فقد كشفت النتائج أن المستوى التعليمي (beta = .135; P < .01) وقيم الانتماء (beta = .303; P < .01) هي المتغيرات التي ارتبطت بقيم المواطنة. وفي المقابل فإن أبرز المتغيرات المرتبطة، التي يمكن التنبؤ بها لقيم الانتماء هي قيم المواطنة (beta = .304; P < .01)، والجنس ذكراً كان أم أنثى (beta = .-.077; P < .05)، والمستوى التعليمي (beta = .111; P < .05)، والمستوى الاقتصادي (beta = .135; P < .05).

المناقشة:

أوضحت نتائج الدراسة العلاقة الارتباطية العالية بين مفهومي قيم الانتماء وقيم المواطنة لدى عينة الدراسة من الشباب الكويتي. فقد جاءت الدراسة لتؤكد أنه كلما ارتفعت قيم الانتماء لدى الفرد، صاحب ذلك ارتفاع بقيمة المواطنة لديه، وهذا ما أكده الأحمد (٢٠١٠م)، وهو الارتباط وعدم الانفصال بين تولد الوطنية ومشاعر الانتماء والانتماء للوطن. كما أن هذه النتيجة تتفق مع ما أكدته دراسة الغريب (٢٠٠٩م) من أن قيمة المواطنة تحكمها نوعية العلاقة بين الفرد ونظام الحكم.

ولما كانت عينة الدراسة من الشباب الكويتي الذي يحكمه دستور ينظم العلاقة بين الفرد ونظام الحكم، فإنه لا غرابة من تأكيد الدراسة لهذا الارتباط، خصوصاً إذا ما علمنا أن الدستور الكويتي قد تم صياغته وتطبيقه بطريقة تشاورية بين المجلس التأسيسي "مجلس منتخب" والحاكم في ذلك العهد "الشيخ عبدالله السالم الصباح"، رحمه الله.

إن نتائج الدراسة تتوافق مع ما توصلت إليه الدراسة الميدانية التي أجراها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في المملكة العربية السعودية (مركز الدراسات والبحوث والنشر، ٢٠٠٧م)، التي حددت سبعة عوامل رئيسية تحقق مفهوم المواطنة، حيث كان على رأسها عامل الفخر والانتماء للوطن. كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة سراج (د.ت) الذي حدد عدداً من المكونات للمواطنة لا تكتمل إلا بتحقيقها بشكل متكامل، حيث كان مكون الانتماء والانتساب فكراً وعملاً للوطن أهم مكونات تحقيق مفهوم المواطنة لدى الفرد في مجتمعه.

كما أن ارتباط المواطنة والانتماء تجسد بشكل لافت للعيان في جميع أطياف المجتمع الكويتي خلال محنة الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، حيث اجتمع ممثلو التيارات والطوائف والقبائل في مؤتمر جدة الشهير على أرض المملكة العربية السعودية الشقيقة معلنين الانتماء التام للكويت أميراً ودستوراً وأرضاً. وقد تولد شعور في تلك الأزمة القاسية على الكويت بأنه لا يمكن – بأي حال من الأحوال – أن يكون الانتماء إلا للكل وللمجتمع بأسره بمختلف فئاته الثقافية والاجتماعية، وكذلك لا بد من دور مناسب يقوم به الجميع بحق هذا الوطن وبحق هذا المجتمع. فتولد الإحساس بالمسؤولية خلال هذه الأزمة، وارتفعت معها قيم المواطنة والانتماء. وهذا يعزى دائماً إلى أن الأزمات الخارجية تحديداً تكرس شعور الوحدة والتماسك والمسؤولية تجاه الوطن، كما تشير إليها الدراسات ولا سيما الخاصة بالأزمات السياسية.

وما من شك أن قيم المواطنة تحديداً تعني حقوقاً وواجبات، حقوقاً خاصة بالفرد يحصل عليها من الدولة، وواجبات عليه يفترض أن يؤديها تجاهها وتجاه

المجتمع. فهي علاقة تفاعلية ترتبط – بشكل عام – بقيم الانتماء. وهذا بالتحديد ما أشار إليه الشريدة (٢٠٠٦م) والنبهاني (٢٠٠٩م) اللذان أكدا – كل من منطلقه – أن المواطنة تشتد بحصول المواطن على حقوقه وتلبية حاجاته، في مقابل قيامه بدور إزاء المجتمع مع ما يتناسب مع هذه الحقوق. إن أحد مظاهر الارتباط بين مفهومي الانتماء والمواطنة يجسده مبدأ المساواة أمام القانون في التقاضي أو في تولي الوظائف العامة. فالناس متساوون أمام مبدأ التعيين في الوظائف العامة، كما أنهم يتساوون في الأجور والمرتبات والحقوق والواجبات، إضافة إلى المساواة في الانتفاع في المرافق العامة (العدساني، ١٩٩٧م).

إن نتائج دراستنا الحالية تختلف عما ذهبت إليه العديد من الدراسات الغربية التي أكدت حصول بعض العرقيات والأقليات من المواطنين على درجات أقل في قيم المواطنة والانتماء؛ وذلك بسبب الشعور بالإهمال وعدم المساواة في الحصول على الحقوق المدنية والمجتمعية.

(Bogard & Sherrod, 2008; Flanagan, Cumsille, Gill, & Gallay, 2007; Putnam, 2000. Flanagan, Cumsille, Gill, and Gallay, 2007).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تتحقق مواطنة حقة دون أن يكون هناك نوع من الشعور والإحساس بالمساواة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون. فعندها فقط تتحقق ملامح المواطنة داخل المجتمع ويتعزز الانتماء لدى الفرد؛ فيحدث هذا التفاعل بين سلوك المواطنة وقيم الانتماء. فعندما يشعر الإنسان أن هناك عدالة اجتماعية وتطبيقاً للقانون على الجميع، فإنه يتوقع منه أن يؤدي دوره داخل المجتمع من خلال قوة وروح القانون الذي يكفل للجميع التساوي. ومتى ما استخدم القانون بمختلف أنواعه وأبعاده وتم تطبيقه، فإن المتوقع تولد روح المسؤولية الذاتية عن تحقيق الإنجاز والإنتاج والمسؤولية العامة تجاه المجتمع. وعند سيادة العلاقات الشخصية وهيمنة القبلية، والطائفية، والفئوية داخل المجتمع – التي يخلقها غياب القانون كأحد أبرز أسباب ظهور هذا العرض – فإن المصلحة الخاصة تغلب على مصلحة

المجتمع، ويصاب الفرد بضعف في تحقيق دوره بشكل مناسب لمجتمعه أو للكل مع تركيزه على الجزء إذا ما حقق هذا الجزء مصالحه الشخصية والذاتية بعيداً عن القانون. فغياب القانون يجعل الفرد يلجأ إلى العائلة، أو القبيلة، أو الطائفة أو الفئة الاجتماعية، التي من خلالها يستطيع تحقيق المكاسب والمنافع الذاتية والشخصية. ويغلب هنا الانتماء الفئوي على الانتماء للكل، وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. فكشف الدراسة عن العلاقة بين الانتماء والمواطنة قد يكون أمراً متوقعاً؛ إذ إن من تكون قيم المواطنة لديه مرتفعة يقابلها ارتفاع في قيم الانتماء للكل، والعكس صحيح من حيث إن سلوك المواطنة الهشة، يصاحبها انتماء للفئة أكثر من الانتماء للمجتمع أو للكل.

ونظراً لما يتميز به نظام الحكم في الكويت، وتنظيم دستور ١٩٦٢م للعلاقة بين الحاكم والمحكوم فإن وضوح محددات الانتماء في الكويت يتسع في مدى الاحتكام للدستور في الحقوق والواجبات من خلال الممارسة الديموقراطية والحديثة؛ إذ نص الدستور الكويتي صراحة على مبادئ عامة تغرس روح المواطنة والانتماء؛ فقد جاء في الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي في المادة ٧ أن "العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين"، وقد جاء في المادة ٨ من الباب نفسه أن الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين. (الدستور الكويتي، ١٩٦٢م). فمبادئ العدل، والحرية، والمساواة، وتكافؤ الفرص هي ما نص عليه الدستور الكويتي، وبتطبيقها وتفعيل القوانين التي استمدت منها تتحقق مواطنة فعالة، وينعكس ذلك على مفاهيم الانتماء لدى الفرد.

ومن النتائج الأخرى التي خلصت إليها الدراسة، مدى تأثير المستوى التعليمي والاقتصادي بدرجة الانتماء والمواطنة. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه مكي (٢٠٠٥م) من التأثير الإيجابي لمتغيرات التعليم والوضع الاقتصادي – الوضع المعيشي – والسن في درجة المشاركة السياسية وتطبيق حقيقة

المواطنة. إن ارتباط المستوى التعليمي والاقتصادي بالانتماء والمواطنة، تجسده درجة الوعي بالمشاركة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات التنموية. وتشير التقارير (الهدبان، العنزي، ٢٠٠٩م) إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية الكويتية لدى أصحاب الدرجات العلمية الأعلى وأصحاب الدخول المتوسطة والعالية، وهذا يعني تزايد الإحساس بالمسؤولية. فالتعليم يخلق الوعي، والوعي يخلق الشعور بالمسؤولية وخاصة تلك المسؤولية المنصبة تجاه المجتمع والواجبات المرعية. ولا شك أن ذلك يجرنا إلى قضية مهمة جداً وهي أن التعليم ودرجة الوعي التي قد يكون التعليم إحدى ركائزها هو الذي يخلق سيادة القانون، وهو الذي يكون قادراً على توجيه المجتمع ودفعه إلى الأمام، وهو أيضاً الذي يمكنه من تجنب الأزمات الداخلية، والصراعات القائمة على أساس طائفي أو قبلي أو فئوي، وذلك من خلال نقل الاختلاف من هذه القضايا إلى قضايا أكثر أهمية تدفع بالمجتمع إلى الأمام، وهي تلك القضايا الفكرية والإيديولوجية كإحدى ركائز الحكم الديموقراطي ليحل محل النزاعات والاختلافات القبلية والعائلية والفئوية. فالوعي والتعليم من أبرز السبل إلى تحقيق مواطنة صالحة داخل المجتمع. فالتعليم مرتبط بالوعي، والوعي مرتبط بإدراك الأخطار التي يمكن أن تنتج لفقدان الشعور بقيم المواطنة والانتماء داخل المجتمع. فالتعليم هو الدرع الواقي لدرء أي إشكالية تواجه الوحدة الوطنية.

ومن جانب آخر، على الرغم من أن الدراسة لم تكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين متغير تحديد الهوية الشخصية للانتماء من جهة، ومتغير العمر بشكله العام، من جهة أخرى، فإنه بعد تقسيم أفراد العينة لمجموعتين (أقل من ٢٠ عاماً) و (٢١-٢٥ عاماً)، جاءت النتائج لتشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمعدلات مقاييس الانتماء والمواطنة بين هاتين الشريحتين العمريتين؛ فقد أظهرت عينة الشباب ممن هم دون سن العشرين عاماً معدلات أقل في قيم المواطنة العامة والمواطنة الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والجمالية، مقارنة

بالفئة التي تراوح أعمارهم بين ٢١-٢٥ عاماً. ويمكن تبرير الفروق في قيم الانتماء بأن هذه الفئة العمرية لم يشملها قانون الانتخاب؛ إذ لم يسمح لها بالمشاركة في اختيار ممثليها في البرلمان الكويتي مقارنة بالفئة الشبابية الأخرى (من ٢١-٢٥ عاماً). وقد يرتبط ذلك بعملية الوعي والإدراك؛ إذ إن للشريحة العمرية الأخيرة وعياً وإدراكاً أكبر في قيم الانتماء والمواطنة مقارنة بالشريحة العمرية الأولى؛ وذلك بحكم ممارستهم الفعلية لقضايا وأمور تمس أبعاد المواطنة والانتماء. فهم لهم حق الترشح والمشاركة السياسية، وهم من يذهبون إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم الذين يرونهم مناسبين، وهم في المقابل يكونون في مراحل التخرج في التعليم الجامعي، ومنخرطين - في الغالب - بوظيفة مع بداية حياتهم المهنية والبدء بالإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع مقارنة بالشريحة الأخرى التي لا تزال - في الغالب - في مرحلة التعليم، وما زالت في المرحلة التي يمكن تسميتها بالطفولة الاجتماعية والاعتماد على الغير والخضوع إلى سلطة مباشرة من الأسرة وانخفاض في دوره الاجتماعي تجاه المجتمع. إن فئة الشباب دون سن العشرين تعد أقل اهتماماً بالموضوعات الوطنية والانخراط في الجوانب التنموية لشعورها بعدم الاندماج والتكامل في اختيار ممثليها والتأثير في العملية السياسية واتخاذ القرار على مستوى الوطن. وفي المقابل، فإن الفئة العمرية (٢١-٢٥ عاماً) قد أظهرت درجات أعلى في قيم المواطنة بأبعادها المختلفة.

إن نتائج الدراسة تختلف مع ما حذر منه العديد من الباحثين لانخفاض قيم المشاركة العامة للشباب في قضايا المجتمع بشكل عام، لدرجة اعتبار بعض الدراسات غياب اهتمام الشباب بقضايا المجتمع ظاهرة عالمية، حيث أطلق عليها بعض الباحثين ظاهرة "عزوف الشباب عن الشأن العام أو ظاهرة "اللامبالاة المدنية" (Michel-Jean, 2003). إلا أن نتائج دراستنا تؤكد تفاعل الفئة العمرية لمن هم أكبر من سن ٢١ عاماً والتميز في مفهوم المواطنة والانتماء؛ فقد كان للشباب الكويتي خلال الحملات الانتخابية المتعاقبة وخلال فترات تعطيل الحياة

الديموقراطية في الكويت الدور الأكبر في تحريك الرأي العام، إضافة لانخراطه في الشأن العام، سواء خلال فترات السلم أو خلال فترة الغزو العراقي. وقد نظم اتحاد طلاب الجامعة حملات توعوية بضرورة عودة الحياة الديموقراطية، كما كان الشباب هو المحرك الأساسي لتغيير نظام الدوائر الانتخابية من خلال تسيير حملة الدوائر الخمس التي هدفت إلى مواجهة ما شاب العملية الديموقراطية من شعارات طائفية وقبلية إضافة إلى ظاهرة شراء الأصوات.

إن اهتمام الشباب الكويتي بالشأن السياسي – على سبيل المثال – قد تفوق على الاهتمام لدى نظرائهم من عينة الأوروبيين خصوصاً في فرنسا، حيث أكدت دراسة (Galland & Roudet, 2001) حول "القيم لدى الشباب الفرنسي" أن الشباب الفرنسيين لا يتابعون أو يشاركون في الموضوعات السياسية؛ حيث بلغت نسبة مشاركتهم درجة مساوية لدرجة مشاركة المسنين والعجزة من كبار السن؛ الأمر الذي انعكس سلبياً على نسبة مشاركته الانتخابية.

ومن النتائج الرئيسة التي أبرزتها الدراسة، عدم وجود فروق إحصائية على مقياس قيم الانتماء والمواطنة بحسب المذهب؛ حيث لم توجد فروق بحسب المذهبين السني والشيعي في مقياسي الانتماء والمواطنة. إن التعددية المذهبية في الحالة الكويتية – كما أكدها الوقيان (٢٠٠٩م) – أفرزت تعددية مذهبية مستساغة بين أفراد المجتمع الكويتي، خصوصاً أن قيام الدولة الكويتية الحديثة على مرجعية دستور ١٩٦٢م قد قلص مفهوم المواطنة العمودية التي كانت سائدة قبيل الاستقلال عن طريق اعتبار الأصول العرقية والمستوى الاقتصادي، هو المحدد الرئيسي للمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات. إن عدم وجود فروق بين أفراد العينة من معتنقي المذهبين: السني والجعفري يمكن أن يفسر بالشعور المتساوي لديهما في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع. ولا يعني ذلك أن هناك قدراً مناسباً من العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون يمارس داخل المجتمع، إلا أنه إذا لم تكن هناك عدالة اجتماعية ومساواة فإنها تنصب

على الطرفين وليس على شريحة دون الأخرى. فهناك شعور قد يكون مختلفاً لدى جميع الفئات داخل المجتمع وباتجاه واحد نحو القانون؛ أي أن الطرفين قد لا يختلفان في عملية الاستفادة من الفئوية أو العائلية أو الطائفة لتحقيق المصالح أو المكاسب الاجتماعية والاقتصادية العامة، وفي المقابل عدم وجود فروق بينهما في الشعور، وفي المقابل أيضاً فإن هناك تطبيقاً للقانون وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وسيادة لها داخل المجتمع. فشعورهم تجاه هذه القضايا قد لا يختلف، وهو الذي يعزز عدم وجود فروق في انعكاس هذا الشعور على قيم المواطنة والانتماء لدى هاتين الشريحتين، كما بينتها نتيجة الدراسة التي تحتاج إلى تعزيز من دراسات أخرى تناقش هذه القضية بعين من الموضوعية. ومن جانب آخر، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق في النسب فيما يتعلق بتحديد الهوية الشخصية، حيث إن أفراد العينة من معتنقي المذهب الجعفري قد سجلوا نسباً أعلى من أفراد العينة من المذهب السني في موضوع تحديد الهوية الوطنية، والعكس صحيح فيما يتعلق بالهوية الإسلامية، التي سجل فيها أفراد العينة من معتنقي المذهب السني معدلات أعلى من المذهب الجعفري. ويمكن تفسير ذلك بأن معتنقي المذهب السني قد يربطون بين مفهوم الدولة والانتماء إليها بالمفاهيم الدينية، ولذلك ظهر ارتفاع لديهم في تحديد الهوية الإسلامية على الهوية الوطنية التي قد تكون في النهاية متشابهة إلى حد ما من المنطلق الفكري والعقائدي الذي يؤكد الانتماء للدين والدولة على حد سواء. وهو الذي يظهر في اتجاه بعض التيارات الإسلامية والفكرية التي ترى عدم جواز الخروج عن ولي الأمر، وإعطاء جوانب شرعية محددة للطاعة والولاء حتى لو لم يكن ولي الأمر من رجال الدين أو من خيار الناس. فالانتماء للدولة والوطن هو نفسه قد يكون انتماء للدين في المعتقدات والفكر عند كثير من أهل السنة.

من جانب آخر، كشفت النتائج عن عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في قيم المواطنة والانتماء. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Bogard & Sherrod, 2008; McLellan & Youniss, 2003) التي أكدت أن المرأة

والرجل لا يختلفان في قيم المواطنة ولكنهما يختلفان في نوعية الأنشطة التي تترجم قيم المواطنة؛ فالإناث يمارسن الأعمال المجتمعية والخدمات الإنسانية، في حين يركز الذكور على الجوانب السياسية والنقابية وسيلة للمواطنة وترجمة قيم الانتماء.

من ناحية أخرى، فإن نتائج دراستنا هذه تختلف مع ما أكدته دراسة هيلمان وشين (Heilman & Chen, 2005)، التي ترى أن قيم المواطنة والانتماء أعلى لدى الإناث مقارنة بالذكور، ولعل تعارض نتائجنا هذه يمكن تبريرها بالمكانة التي حظيت بها المرأة الكويتية، خصوصاً بعد حصولها على حقي الترشح والانتخاب، وبعد نجاحها الكبير في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩م، وهو ما جعل حجم الفروق في قيم الانتماء والمواطنة بحسب الجنس يتقلص كما أشارت إليه نتائج الدراسة. إن ممارسة المرأة الكويتية لدورها المدني في الجانب النيابي والمجتمع المدني والإعلامي، قد جعل الاتجاهات نحو دورها الوطني والمدني والوظيفي لا يقارن بحسب الجنس أو الانتماء المذهبي أو حتى التحليلي. ويمكن إرجاع عدم وجود فروق لدى عينة الدراسة على مقاييس الانتماء والمواطنة بحسب الجنس أو المذهب، إلى ما هو متاح من مساواة وحرية في التعبير لجميع أفراد المجتمع الكويتي، بجنسيه "ذكوراً وإناثاً" ولجميع أطيافه و"حسب الانتماء القبلي أو الطائفي" من ممارسة ومشاركة فاعلة على المستوى الديني أو التشريعي. (انظر: الزيدي، ٢٠٠٨م؛ النبهاني، ٢٠٠٩م). ولعل تحجيم الفروق ما هو في النهاية إلا مؤشر على ارتفاع في معدلات الوعي لدى أفراد المجتمع الذي يحتاج إلى المزيد من الدراسات التي تعزز هذا الاستنتاج، وتكشف عن الفروق بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بصورة أكثر تركيزاً. فقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتكشف عن تحديد قضية المواطنة على شريحة الشباب فقط، وتتولد الحاجة الملحة لوجود العديد من الدراسات الميدانية تحديداً للكشف عن أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع فيما يتعلق بمفهوم الانتماء والمواطنة.

إن موضوع المواطنة والانتماء من القضايا الجوهرية التي ترتبط بمفهوم التنمية الاجتماعية. فلا يمكن أن تتحقق تنمية ما لم يكن هناك سلوك اجتماعي قادر على مواجهة وتحقيق متطلبات التنمية. فالحقوق والواجبات، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وتطبيق القانون، جميعها من المقومات السلوكية الأساسية للتنمية التي لا يمكن أن تتحقق من دونها. فعند دراستنا للمواطنة والانتماء، فإن ذلك يصب – دون أدنى شك – في المفهوم الأعم والأشمل المتمثل في قضية التنمية الاجتماعية المنشودة.

التوصيات:

لا بد أن يسعى راسمو السياسة الاجتماعية إلى تبنٍّ واضح لبرامج عمل ومشروعات، من شأنها الإسهام بشكل واضح وفعال في تحقيق مفاهيم المواطنة والانتماء وتعزيزها. فهناك حاجة ماسة إلى وجود مثل هذه المشروعات والبرامج التي تقدم الأسس الوقائية والإنمائية بالإضافة إلى علاج لخلل قد يكون بارزاً بصورة أو بأخرى. ولا بد من إبراز مجموعة من التوصيات لهذه المشروعات والبرامج التي من شأنها الإسهام بصور متعددة في تعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة بين أفراد المجتمع. ويمكن إبراز أهم هذه التوصيات في الآتي:

١ – تبني مشروع إعلامي عام على مستوى الدولة، يهدف إلى تعزيز قيم المواطنة، على أن يتم وضع أهداف محددة وواضحة لهذا البرنامج، ضمن خطة طويلة المدى، ويكون ذا طبيعة مستمرة تقدم الأساس والبناء الوقائي للمفاهيم المرتبطة بالمواطنة. فالإعلام من أبرز الأدوات المرسخة والمعززة للقيم الاجتماعية التي يفترض أن يتم تبنيها في هذا الاتجاه واستثماره على أكمل وجه.

٢ – تطوير المنهاج التربوي بما يتناسب مع المشكلات الحالية والخاصة بموضوع المواطنة والانتماء، مع مراجعة عامة وشاملة للمناهج الدراسية ذات العلاقة التي يتم تدريسها في مراحل التعليم العام. هذا، بالإضافة إلى وضع مجموعة من البرامج التربوية الخاصة داخل نطاق المدرسة التي

تسهم في تعزيز سلوك المواطنة. فالمدرسة هي المؤسسة المجتمعية الرئيسة التي تنقل كثيراً من المفاهيم إلى الطفل، ويجب استثمارها بشكل مناسب لهذا الغرض ونقل بعض المفاهيم والقيم له.

٣ - استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية والمواطنة من خلال إنشاء موقع رسمي حكومي لشبكة المعلومات خاص تحت إشراف الدولة، ويشكل مرجعية وطنية.

٤ - إنشاء مرصد اجتماعي يقوم على القياس، ويهدف إلى تقويم الوضع الاجتماعي العام، ويقدم بعض التصورات الخاصة لراسمي السياسة الاجتماعية، ويحدد مواطن الخلل وسبل علاجها.

٥ - إيجاد بيئة مناسبة للقاء الرموز السياسيين وتحملهم مسؤوليتهم الوطنية، وذلك من خلال فتح قنوات حوار وطني متسع، تطرح فيه جميع القضايا الوطنية بكل شفافية، والمشكلات التي تواجه المجتمع، وطرح طرق وأساليب علاجها. فلا يمكن أن تتحقق مواطنة حقة ما لم تكن هناك شفافية في طرح القضايا والموضوعات المختلف عليها، ومحاولة إيجاد أبرز السبل من أجل وضع حلول مناسبة وتحقيق المصلحة العامة.

٦ - تصميم صرح ثقافي خاص يهدف إلى جمع التراث المحلي الذي يدعم ويعزز قيم المواطنة والانتماء، وتوضع من خلاله بعض الشواهد التاريخية التي ترمز إلى الوحدة والتماسك، إضافة إلى تعزيز مجموعة من النماذج السلوكية لبعض من رجالات الكويت وبعض الأحداث والشواهد المرتبطة بهم. فهذا الصرح يهدف إلى غرس مجموعة من القيم الاجتماعية التي ترتبط بتعزيز قيم المواطنة والانتماء.

٧ - لا شك أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر أحد الروافد الرئيسة لبناء المجتمع وتحقيق الاستقرار فيه. فيقع على هذه المؤسسات الدور الكبير والمباشر في الإسهام في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وكذلك تعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء. ولذلك لا بد

من أن يكون لهذه المؤسسات النصيب المباشر في هذا الجانب من خلال الفعاليات والأنشطة المختلفة التي يتم تبنيها وتنظيمها.

٨ - لا بد أن يكون للمؤسسة الدينية في المذهبين السني والجعفري دور بارز وواضح في هذا الجانب، وأن يتحمل رجال الدين مسؤوليتهم الشرعية والوطنية في نبذ الفرقة، وتعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة. وكذلك تعزيز مفاهيم احترام الاختلاف، واحترام الرأي والرأي الآخر. فدور المؤسسة الدينية برموزها من القضايا المهمة التي يحتاج المجتمع المحلي إلى وجود تصور واضح بخصوص أعمالها وجهودها في هذا الاتجاه.

٩ - إعداد برامج تلفزيونية موجهة تحديداً للطفل، ترسخ وتعزز مبادئ المواطنة والانتماء. فهناك العديد من برامج الأطفال في بعض المجتمعات الغربية ذات التعددية الثقافية التي استخدمت فيها مجموعة من الطرق والأساليب التي ترسخ قيم المواطنة والانتماء. فالتلفاز هو الجهاز الأكثر إثارة للطفل، ويتعلم منه العديد من المفاهيم، وينقل له الكثير من القيم، فلا بد من استثماره بالطريقة المثلى من خلال إعداد برامج متخصصة وموجهة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- بركات، حليم، (٢٠٠٨م)، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوزيان، راضية، (٢٠٠٩م)، التعليم والمواطنة: تشخيص الواقع واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة: دراسة سوسيولوجية تحليلية لعلاقة التربية بالمواطنة ببعض المؤسسات التعليمية بعنابة، الجزائر. مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٣.
- بيان القاهرة، (٢٠٠٨م)، لقاء الشباب العربي القيادي – نحو تفعيل أدوار الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية.
- جلامنة، حذيفة سعيد، (٢٠٠٩م)، مفهوم المواطنة والانتماء عند الشباب، فلسطين، موقع مركز إبداع المعلم الإلكتروني.
- الحبيب، فهد إبراهيم، (٢٠٠٦م)، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.
- خالد، محمد خالد، (١٩٨٠م)، في البدء كان الكلمة، القاهرة: المقطم للنشر والتوزيع.
- الخشت، محمد عثمان، (٢٠٠٩م)، تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي، موقع كتاب من أجل الحرية، منظمة كتاب عراقيون من أجل الحرية.
- الخليل، حامد، (١٩٩٨م)، الفرد والسلطة في الفكر العربي الحديث، مجلة الفكر السياسي، العدد الثالث، ٩٠–١٠٤، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.
- الرشيدي، بشير، (١٩٩٨م)، المواطنة ومظاهرها السلوكية لدى

المواطنين الكويتيين أثناء الاحتلال. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الخامس، الجزء الخامس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

- الرميحي، محمد غانم، (١٩٩٥م)، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، بيروت، دار الجديد.
- زيدان، ليث، (٢٠٠٥م)، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، قسم دنيا الرأي.
- الزيدي، المنجي، (٢٠٠٨م)، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، مقارنة سوسيولوجية للنموذج التونسي، قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، المؤتمر الدولي الإيسيسكو.
- الزيدي، المنيحي، (٢٠٠٢م)، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر، المجلد (٣٥) الكويت. المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ص ص٢٧-٥٤.
- سراج، عبدالفتاح، (د.ت)، المواطنة والأمن القومي، موقع مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان.
- السلوم، حسين، (٢٠٠٢م)، الانفتاح الإعلامي وخطره على قيم الشباب المسلم، بحث مقدم لمؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي (الشباب والانفتاح العالمي)، الرياض، ص ص ٢٦٥-٢٩٣.
- سنو، غسان منير، (١٩٩٥م)، القيم والمجتمع: نظم القيم السائدة عند طلبة الدراسات الشرعية في بيروت، بيروت، دار صادر.
- شخمان، محمد، (٢٠٠٩م)، المواطنة، موقع جمعية المشعل للثقافة والفن الإلكتروني.
- الشريدة، خالد بن عبدالعزيز، (٢٠٠٦م)، صناعة المواطنة في عالم متغير، رؤية في السياسية الاجتماعية: دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، المملكة العربية السعودية.

- شمس الدين، أحمد حكمت، (٢٠٠٨م)، المواطنة في لبنان، بيروت، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.
- شوية، سيف الإسلام محمد، (٢٠٠٩م)، قيم المواطنة في المناهج الدراسية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر "نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر"، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- الطراح، علي والكندري، جاسم، (١٩٩٢م)، الشباب والاغتراب "دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٦٥ – أبريل.
- العامر، عثمان بن صالح، (٢٠٠٥م)، أثر الانفتاح على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي "دراسة استكشافية"، موقع المكتبة الرقمية، وزارة التربية والتعليم، مركز المصادر التربوية، المملكة العربية السعودية.
- عبدالله، عصام، (د ت)، المواطنة، القاهرة، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية.
- العبدلي، ساجد، (٢٠٠٨م)، ندوة المواطنة مفهوم واحد ورؤى متعددة، جريدة النهار، العدد ٢٦١، تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٣، الكويت.
- العدساني، منى، (١٩٩٧م)، الحقوق والحريات العامة في الدستور الكويتي، مجلس الأمة الكويتي، تقرير داخلي، يناير.
- الغريب، شبل بدران، (٢٠٠٩م)، التربية والمواطنة وحقوق الإنسان، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر " نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر"، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- غيث، محمد عاطف، (١٩٩٥م)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- الكندري، لطيفة حسين، (٢٠٠٧م)، نحو هوية وطنية للناشئة، الكويت، المركز الإقليمي للطفولة والأمومة، وزارة التربية.
- الكندري، يعقوب يوسف، (٢٠١٠م)، التغير والحداثة: الأسرة الكويتية أنموذجاً، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
- الكندري، يعقوب يوسف، (٢٠٠٨م)، العادات والتقاليد المرتبطة بمرحلة الوفاة في المجتمع الكويتي، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- الكندري، يعقوب و القشعان، حمود، (٢٠٠١م)، علاقة استخدام شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية على طلاب جامعة الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. (دولة الإمارات العربية المتحدة) ١٧(١)، ص ص ١-٤٥.
- المجادي، فتوح، (١٩٩٩م)، المواطنة والتربية البيئية، مجلة التربية، العدد ٣١، أكتوبر، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت.
- مركز الدراسات والبحوث والنشر، (٢٠٠٧م)، قضايا الشباب: الواقع والتطلعات، المملكة العربية السعودية: مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
- مكي، ثروت، (٢٠٠٥م)، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، القاهرة، عالم الكتب.
- الموسوعة العربية العالمية، (١٩٩٦م)، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- ناصر، سامي خليفة، (٢٠١٠م)، معادلة يسعى البعض لاختراقها، جريدة الراي، الخميس ٨ يوليو، العدد ١١٣٢٩.
- النبهاني، سعود بن سليمان، (٢٠٠٩م)، المواطنة والتحديات المعاصرة في المجتمع العماني، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر " نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر"، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

- النجار، باقر سلمان، (٢٠٠٣م)، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول خليجية مختارة، الأمم المتحدة، نيويورك: سلسلة دراسات عن المرأة العربية (٢٣).
- الوقيان، فارس مطر، (٢٠٠٩م)، المواطنة في الكويت، مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة، الكويت، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.
- ولد خليفة، محمد العربي، (١٩٨٩م)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ومساهمة في تحليل وتقييم نظم التربية والتكوين والبحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Alazzi, Khaled. (2009), Youth Perception and Conception of Citizenship: A Study of Jordanian Middle High School Student. *Journal of Studies Research,* 33(2): 197 - 212.
- Arnett, J.J. (2007), Emerging adulthood: What is it, and what is it good for? *Child Development Perspectives, 1(2), 68-73.*
- Arad, U. & Alon, G. (2006), *Patriotism and Israel's National Security Herzliya Patriotism Survey 2006*. Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy Institute for Policy and Strategy. Institute for Policy and Strategy/ IDC Herzliya.
- Bogard, K.L., & Sherrod, L.R. (2008), Citizenship attitudes and allegiances in diverse youth. *Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology, 14*(4), 286-296.
- Brisbin, R.A. & Hunter, S. (2003), Community leaders' perceptions of university and college efforts to encourage civic engagement. *The Review of Higher Education 26*(4), 467-486.
- Dalton, R.J. (2008), *The good citizen: How a younger generation is reshaping American politics*. Washington, DC: CQ Press.
- Darren J. O'Byrne. (2003), *The Dimensions of Global Citizenship: Political Identity Beyond The Nation-State*. London: Frank Cass and Co. Ltd.

- Emory, C. William & Cooper, Donald, R. (1992), Business Research Methods. 4th Edition. Boston. Irwin.
- Faas, Daniel. (2007), Youth, European Nation: The Political Knowledge, Interest and Identities of the New Generation of European Youth. *Journal of Youth Studies, 10*,2: 161 - 181.
- Flanagan, C.A., Cumsille, P., Gill, S., & Gallay, L.S.(2007), School and community
- climates and civic commitments: Patterns for ethnic minority and majority
- students. *Journal of Educational Psychology, 99*(2), 421-431.
- Flanagan, C.A., Syvertsen, A.K., & Stout, M.D. (2007), December). *Civic measurement models: Tapping adolescents' civic engagement* (CIRCLE Working Paper 55).
- Galland O., Roudet B. (2001), *Les valeurs des jeunes*, Paris : L'Harmattan.
- GÌrdenfors, P. (2004), *The Learning Brain, the Learning Individual, the Learning Organization.* For sknings program. Lunds Universitet.
- Giddens, A. (1991), *Modernity and self-identity : self and society in the late modern age*. Stanford, Calif.: Stanford Univ. Press.
- Glickman, Carl. (2008), *Educating for Citizenship. School Administrator, 65,(9): 18 - 19.*
- Hermans, Hubert & Dimanggio, Gianrcarlo. (2007), Self, Identity, and Globalization in Times of Uncertainty: Dialogical Analysis. *Review of General Psychology,11*(1): 31 - 61.
- Heilman, M. E., & Chen, J. J. (2005), Same behavior, different consequences:
  Reactions to menand womenaltruistic citizenship behavior. *Journal of Applied Psychology, 90(3), 431-441.*
- Hunter, S. & Brisbin, R.A. (2000), The impact of service learning on democratic and civic values. *PS: Political Science and Politics 33*(3), 623-626.
- Igor Primoratz. (2002), *Patriotism.* Amherst, NY: Humanity Books.

- Kovaleva, Marina. (2008), *Patriotism and Citizenship as Values of Civil Society's Formation in Modern Russian*. Middlesex University Occasional Papers in Education and Life Long Learning, Vol. 2. No. 1, PP 63 - 74.
- McLellan, J.A., & Youniss, J. (2003), Two systems of youth service: Determinants of voluntary and required youth community service. *Journal of Youth and Adolescence, 32*(1), 47-58.
- Putnam, R.D. (2000), *Bowling alone: The collapse and revival of American community*.New York, NY: Simon & Schuster.
- Sherrod, L.R., Flanagan, C., & Youniss, J.,(2002). Dimensions of citizenship and opportunities for youth development: The what, why, when, where, and who of citizenship development. *Applied Developmental Science, 6*(4), 264-272.
- Wattenberg, M.P. (2007), *Is voting for young people?* New York, NY: Pearson Education, Inc.
- Ta, Lynn. (2007), *Citizens without Borders: American Identity and the Cultural Politics Of Globalization*. Unpublished Ph.D. Thesis. San Diego: University of California.
- Zukin, C., Keeter, S., Andolina, M., Jenkins, K., & Delli Carpini, M.X. (2006), *A new*.
- engagement: Political participation, civic life, and the changing American citizen.
- New York: Oxford University Press.